التحديات الرئيسية للشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

التحديات الرئيسية للشباب

في دول منظمة التعاون الإسلامي

©2015 مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (سيسريك)

العنوان: Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey
الهاتف: 6172 468–312–90+
الموقع الإلكتروني: www.sesric.org
البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

المواد المقدمة في هذا المنشور تتوفر على حقوق الطبع والنشر. وبموجب حقوق الطبع والنشر التي يتوفر عليها سيسريك وحيث أنه يشجع على نشر إصداراته لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطي الإذن بعرض ونسخ وتنزيل وطباعة المواد المعروضة شريطة أن تكون هذه المواد غير موجهة لإعادة استخدامها، تحت أي ظرف، لأغراض تجارية.

للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب مع معلومات كاملة لإدارة النشر.
كما ينبغي توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى إدارة النشر، مركز أنقرة، على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-975-6427-49-1

تصميم الغلاف من قبل سافاش بهلوان، قسم النشر،سيسريك.

للحصول على معلومات إضافية، المرجو الاتصال بإدارة الأبحاث في سيسريك من خلال: research@sesric.org

المحتويات

توطئة ..... **i**

الملخص ..... **ii**

1 الشباب كقوة وتحد **1**

2 مشاركة الشباب في التعليم **4**

1.2 توجهات تعليم الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي 4

2.2 استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة 8

3 تشغيل الشباب: التوجهات والتحديات **9**

1.3 الشباب في سوق العمل والتوجهات الرئيسية 9

2.3 انتقال الشباب إلى سوق العمل 14

3.3 القضايا الرئيسية في الحد من بطالة الشباب وتعزيز وظائف ذات جودة 15

4 الحراك الإجتماعي و إشراك الشباب **17**

1.4 الحراك الاجتماعي للشباب 17

2.4 إشراك الشباب في المجتمع 19

3.4 اعتماد الشباب على التبغ والكحول والمخدرات والتكنولوجيا 21

4.4 هجرة الشباب 26

5 الشباب والصحة النفسية **28**

1.5 وضع السياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية 28

2.5 الصحة النفسية للشباب 29

6 ملاحظات ختامية و توصيات سياساتية **33**

المراجع **35**

شكر وتقدير

لقد تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الباحثين في مركز أنقرة برئاسة السيد جيم تنتين بمشاركة كل منالسيد كنعان بغجي والسيد فادي فراسين والسيد آدم بنسعيد. كما أجري العمل تحت الإشراف العام للسيد لنبيل دبور، مساعد المدير العام لسيسرك والمدير المؤقت لدائرة الأبحاث في سيسرك، الذي قدم توجيهات و تعليقات في إطار العمل.

توطئة

يعد السكان الشباب إحدى نقاط القوة الأكثر أهمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ووفقا للتوقعات السكانية الحالية فإنهم سيستمرون في تشكيل قوة رئيسية خلال العقود القادمة أيضا. ومن المتوقع أن يعيش ثلث السكان الشباب في جميع أنحاء العالم في دول المنظمة في عام 2050. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يوفر فرصة كبيرة لدول المنظمة، إلا أنه يجعلها تواجه تحديات صعبة في الاستفادة من هذه الإمكانيات الكبيرة. ومن بين أبرز هذه التحديات توفير التعليم والتدريب الجيد وخلق عدد كاف من الوظائف وتيسير الانتقال من التعليم إلى سوق العمل وخلق تكافؤ الفرص في تكوين المهارات وسوق العمل بين الذكور والإناث على حد سواء وتعزيز الحراك الاجتماعي بين الأجيال لتحسين مستويات المعيشة وضمان المشاركة الفعالة للشباب في المجتمع والحد من إدمان الشباب على المواد والسلوكيات الضارة.

ومع ذلك، فإن الوضع الراهن في معظم دول المنظمة يكشف على أن جزءا كبيرا من السكان الشباب لا يزال غير نشط، وحتى أولئك الذين يسعون بنشاط وراء إيجاد عمل يواجهون تحديات كبيرة. ويتطلب هذا الوضع زيادة التركيز على الشباب من خلال تعزيز مشاركتهم في سوق العمل وتوفير المهارات المطلوبة وتسهيل خلق فرص عمل مناسبة لهم. كما أن جودة التعليم أيضا تشكل مصدر قلق بالغ في العديد من دول المنظمة. وفي هذا المجال، هناك حاجة، مرة أخرى، لوضع وتنفيذ برامج وسياسات فعالة للاستفادة من هذه الإمكانات وتحقيق إنتاجية أعلى ومستويات أفضل للقدرة التنافسية والحضور وكذلك جودة التعليم على جميع المستويات.

ومن ناحية أخرى، يعيش الشباب في العديد من دول المنظمة مستويات كبيرة من التوتر بسبب محدودية الفرص المتاحة للحراك الاجتماعي وبسبب القيود المفروضة على المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويؤدي هذا الوضع في كثير من الحالات إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل، هناك دور يتعين على كل أصحاب المصلحة القيام به، فيجب على الحكومات ضمان المساواة في الحصول على الفرص وعلى منظمات المجتمع المدني دعم الفئات المحرومة للنجاح وعلى مؤسسات التعليم مراعاة الخلفيات المختلفة للطلاب في جهودهم الرامية إلى الحصول على تعليم جيد، كما يجب على ممثلي سوق العمل أن يكونوا مرنين في منح فرصة ثانية للأفراد الذين لم يتمكنوا من التكيف مع بيئة العمل.

وفي هذا الإطار، يسهر سيسرك على بعض المبادرات الهامة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب في الدول الأعضاء. ويعد كل من "برنامج تنمية المهارات لتشغيل الشباب (SDYE)" و "برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-OIC)" (VETمثالين على جهودنا نحو تحسين فرص العمل للشباب وربطهم بسوق العمل وعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فنحن واثقون أنه يمكننا من خلال شراكة وتعاون قويين بين المنظمات والهيئات ذات الصلة التغلب على التحديات التي يواجهها الشباب وتحقيق مشاركتهم الفعالة والمنتجة في مجتمعاتهم. وفي هذا السياق، نعتقد أن هذا التقرير سيساعدنا على استيعاب أفضل لبعض التحديات الحرجة التي يواجهها الشباب في دول المنظمة.

السفير موسى كولاكليكايا

المدير العام

سيسريك

الملخص

يعد السكان الشباب إحدى أبرز نقاط القوة الأكثر أهمية في دول منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا للتوقعات السكانية الحالية، سيظل عدد السكان الشباب يشكل القوة الرئيسية لدول المنظمة خلال العقود القادمة. ومع ذلك، هناك قضايا حرجة يتعين معالجتها من أجل الاستفادة بشكل فعال من هذه القوة. وفي هذا السياق، يحقق هذا التقرير في التحديات التي تواجه الشباب في دول المنظمة تحت أربع فئات: التعليم والعمل والحراك والادماج الاجتماعيين والصحة النفسية. كما يستعرض أيضا الوضع الحالي للتعليم والبطالة في دول المنظمة، ويسلط الضوء على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالحراك والإدماج الاجتماعيين والصحة النفسية للشباب كما يقدم بعض التوصيات ذات الصلة. وعلى العموم، هناك بعض بواعث قلق خطيرة تخص جودة وأهمية التعليم العالي في دول المنظمة من حيث إعداد الشباب لسوق العمل. ومن الواضح أن العثور على وظائف للشباب تتوافق مع مؤهلاتهم ومهاراتهم قد أصبح أكثر صعوبة. ويلاحظ أيضا أنه ليس هناك ما يكفي من التقدم في الحراك الاجتماعي ومشاركة الشباب في المجتمع.

ويحتوي التقرير على ستة أقسام رئيسية. بعد المقدمة، يستعرض القسم الثاني بإيجاز بعض النتائج التعليمية الرئيسية في دول المنظمة. وتشكل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والمشاركة في مدارس التعليم العالي والحراك الطلابي الدولي المؤشرات الرئيسية المستعرضة في هذا القسم. وما يزال متوسط معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في دول المنظمة أقل منه في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والعالم. وفي المتوسط، بلغت نسبة الشباب الملم بالقراءة والكتابة في منظمة التعاون الإسلامي 85% عام 2015، وهو رقم يقل عن المتوسط العالمي (91%) ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (93%). وعلاوة على ذلك، يسلط الضوء في هذا القسم على استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة للشباب والاقتصادات والمجتمعات وسوق العمل.

ولا تزال البطالة واحدة من القضايا الأكثر تحديا في جميع أنحاء العالم. وواقع سوق العمل للشباب في دول المنظمة ليس واعدا للغاية. فتتميز دول المنظمة إلى حد كبير بمشاركة منخفضة لقوى العمل وارتفاع معدلات البطالة. وفي هذا السياق، يبرز هذا القسم بعض المؤشرات الهامة لسوق العمل المتعلقة بالسكان الشباب بهدف التعرف على التحديات والعقبات الرئيسية في دول المنظمة. وتكشف الحالة الراهنة في معظم دول المنظمة عن أن جزءا كبيرا من السكان الشباب لا يزال غير نشط وحتى أولئك الذين يسعون بنشاط لإيجاد وظيفة يواجهون تحديات كبيرة. فقد انخفضت نسبة مشاركة الشباب في القوى العاملة في دول المنظمة من 45.9% في عام 2000 إلى 43.4% في عام 2015، في حين ظلت بطالة الشباب في دول المنظمة بشكل مستمر فوق 15%.

ويتناول القسم الرابع بعض المشاكل الاجتماعية للشباب. ومن الناحية الاجتماعية، تتميز دول المنظمة بديناميكية وتغير سريع بحيث يعاني عدد كبير من الشباب في كثير من هذه الدول من مستويات هائلة من الضغط بسبب محدودية الفرص المتاحة للحراك الاجتماعي وبسبب القيود المفروضة على المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وهذا الوضع يؤدي في كثير من الحالات إلى اضطرابات اجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. ويبرز هذا القسم بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالشباب في دول المنظمة. فيبدأ من الحراك الاجتماعي ثم ينتقل إلى الإدماج الاجتماعي واعتماد الشباب على التبغ والكحول والمخدرات والتكنولوجيا، قبل الاختتام بقضية هجرة الشباب.

أما القسم الخامس فيتناول قضايا الصحة النفسية. فالشباب عرضة لمجموعة من الحالات الصحية النفسية عند الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد، ما يؤثر سلبا على تنميتهم وجودة حياتهم وقدرتهم على المشاركة الكاملة في مجتمعاتهم. ولهذا السبب فإنه من الأهمية بمكان أن يقوم صناع القرار في دول المنظمة بتطوير سياسات وتشريعات وخطط لتحسين حالة الصحة النفسية وتخصيص

الموارد اللازمة لإنشاء المرافق وبناء قدرات الموارد البشرية وتوفير الخدمات للشباب الذين هم في أمس الحاجة إليها في مجال الصحة النفسية. ويعرض هذا القسم الوضع الحالي للسياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في دول المنظمة ويناقش العوامل التي تؤثر على الصحة النفسية للشباب فيها.

واستنادا إلى التحاليل في هذه الأقسام الخمسة، يقدم القسم الأخير من التقرير بعض التوصيات ذات الصلة. وبشكل عام، يبدو أن هناك حاجة إلى أن تقوم الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بجهود أكثر للتصدي بفعالية للتحديات الكبرى الخاصة بالشباب والقضايا المتعلقة بالشباب في دول المنظمة. ومن بين أمور أخرى، ينبغي وضع استراتيجيات جديدة وفعالة لتحسين نتائج التعليم بالإضافة إلى تحسين المشاركة في التعليم. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للشباب من خلال تعزيز مشاركتهم في سوق العمل وتوفير المهارات المطلوبة وتسهيل خلق فرص عمل مناسبة.

1 الشباب كقوة وتحد

تعرف مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم تحسنا بوتيرة أسرع وإن كان بدرجات متفاوتة. فقد شهدت العقود الأخيرة من التاريخ البشري بشكل خاص، تقدما سريعا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تداعيات معينة على احتياجات ومتطلبات الشباب. ولقد خلق التطور المستمر لأنماط الحياة تحولات كبرى في التوقعات نحو تحسين مستويات المعيشة بين الشباب في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، للوصول إلى المستويات التي بلغها ويتمتع بها أقرانهم في المناطق الأكثر تقدما في العالم. ولقد واجهت الحكومات والسلطات التي تتجاهل احتياجات ومتطلبات الشباب أو تلك التي لا تستطيع ضمان فرص مماثلة لحياة أفضل تحديات كبيرة فرضها سكانها الشباب.

ومما لا شك فيه، يشكل السكان الشباب إحدى أهم نقاط القوة لدول المنظمة. ففي الوقت الذي أصبحت فيه شيخوخة السكان مصدر قلق رئيسي متزايد في الدول المتقدمة، يمكن لدول المنظمة خلق دينامية هائلة في جهودها التنموية واللحاق بالركب من خلال الاستفادة من هذه الإمكانيات بشكل فعال. وتتجلى الأهمية النسبية لعدد السكان الشباب في دول المنظمة مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى في مدى الدينامية الديمغرافية الحالية وتلك المتوقعة. ومنذ عام 1990، شكل الشباب في دول المنظمة حصص أعلى من السكان مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى (الشكل 1). واعتبارا من عام 2010، بلغت نسبة السكان الشباب في دول المنظمة 19.6% من مجموع السكان في حين بلغت هذه النسبة 18.2% في الدول النامية الأخرى غير الأعضاء في المنظمة و 12.4% في الدول المتقدمة. ووفقا لأحدث التوقعات، فإن نسبة السكان الشباب ستنخفض باستمرار في جميع أنحاء العالم إلا أن دول المنظمة ستحافظ على ريادتها بأكبر حصة من السكان الشباب. وفي عام 2050، من المتوقع أن تكون نسبة 15.9% من السكان في دول المنظمة من الفئة العمرية المتراوحة سنهم بين 15 و24 سنة.

الشكل 1: حصة السكان الشباب في المجموع

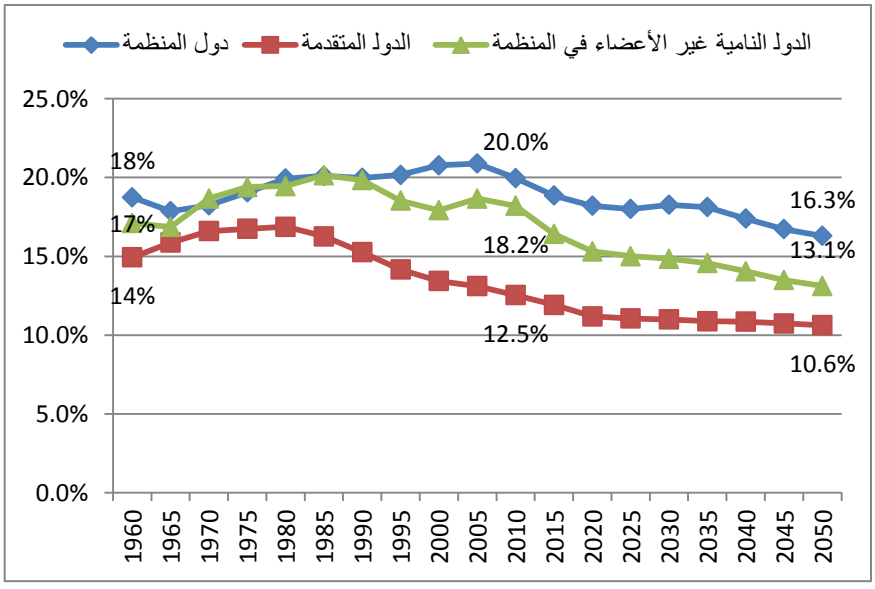

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

وبينما يتوقع أن تنخفض حصص السكان الشباب في جميع أنحاء العالم، فإن حصة دول المنظمة من مجموع السكان الشباب في العالم ستزداد بشكل مطرد. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، ارتفعت هذه النسبة من 18.7% إلى 18.9%، ومن المتوقع أن تصل إلى 34.6% اعتبارا من عام 2050، وهو ما يدل على أنه في الوقت الذي كان واحدا من بين ستة من الشباب يعيش في الدول الحالية بالمنظمة في 1960، فإنه من المتوقع أن يصل العدد لواحد من أصل ستة مع حلول عام 2050 (الشكل 2). وهذا يعني أن دول المنظمة ستتمتع بمكانة أقوى من حيث سكانها الشباب.

الشكل 2: حصة المجموعات من مجموع السكان الشباب

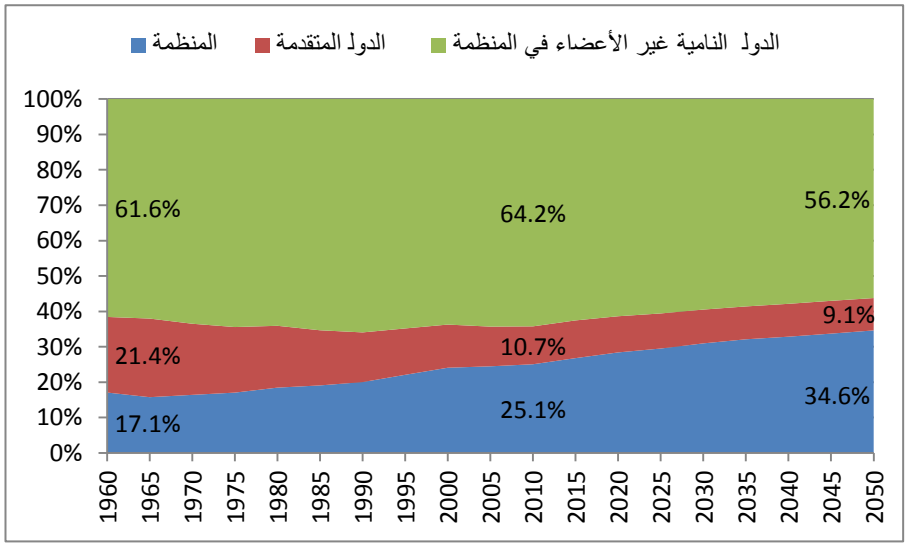

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

ومع ذلك، فإن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة. فتوفير التعليم والتدريب الجيد وإحداث عدد كاف من الوظائف لتسهيل الانتقال من التعليم إلى سوق العمل وخلق تكافؤ الفرص في تكوين المهارات وسوق العمل للذكور والإناث، على حد سواء، وتعزيز الحراك الاجتماعي بين الأجيال لتحسين مستويات المعيشة وضمان المشاركة الفعالة للشباب في المجتمع والحد من إدمان الشباب على المواد والسلوكيات الضارة وتعزيز الصحة النفسية للشباب هي بعض القضايا التي يجب أخذها بعين الاعتبار للاستفادة من هذه الإمكانية المهمة في دول المنظمة بشكل فعال.

ويركز هذا تقرير على التحديات التي يواجهها الشباب وذلك في أربع فئات: التعليم والعمل والحراك والإدماج الاجتماعيين والصحة النفسية. وفي هذا السياق، يستعرض هذا التقرير الحالة الراهنة للتعليم والبطالة في دول المنظمة ويسلط الضوء على بعض القضايا الرئيسية المتصلة بالحراك والإدماج الاجتماعيين والصحة النفسية ويقدم بعض التوصيات السياساتية ذات الصلة. وبشكل عام، هناك قلق كبير تجاه مدى جودة وأهمية التعليم العالي في دول المنظمة من حيث إعداد الشباب لسوق العمل. ومن الواضح أن العثور على وظائف للشباب تتوافق مع مهاراتهم وتعليمهم قد أصبح أكثر صعوبة. ويلاحظ أيضا أنه ليس هناك تقدم كاف في الحراك الاجتماعي ومشاركة الشباب.

الإطار 1: تحديات الشباب من وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي

يحدد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الشباب الذي عقد في جدة في فترة 01-02 مايو 2007 التحديات التالية التي يواجهها الشباب في دول المنظمة:

أ. **في المجال الاجتماعي**: انكماش في دور الأسرة وبعد بعض شباب المسلمين عن القيم الإسلامية وانتشار شرور العنف والتطرف والإدمان على المخدرات إلى جانب ارتفاع معدل البطالة وانتشار الأمراض الخطيرة في أوساط الشباب .

ب. **في المجال الثقافي**: وجود نقص في الثقافة الدينية ورفع مستوى التوعية، بالإضافة إلى الاغتراب الثقافي والنفسي بين الشباب إلى جانب نقص في الدورات التدريبية للناشطين في مجال الشباب والأزمة المتفاقمة من حيث الحوار الراشد بين المؤسسات الدينية والشباب. وقد أدت كل هذه التحديات إلى اعتناق معتقدات دينية أخرى أو تجاهل القيم الإسلامية.

ج. **في المجالين السياسي والاقتصادي**: أدى عدم مشاركة الشباب في صنع القرار والسياسة لغيابهم عن تطوير السياسات الاقتصادية وسياسات التخفيف من وطأة الفقر. وقد نمت الفجوة بين الطبقات الاجتماعية على نطاق أوسع اقتصاديا واجتماعيا مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الأجور والتفاوتات بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل إلى جانب قصور في تمويل البرامج .

د. **في مجال التعليم**: هناك ضعف عام من حيث جودة برامج الشباب والتعليم العام وفشل في مواكبة التقنيات الحديثة من طرف مراكز التعليم .

هـ. **في مجال البيئة**: انقطاع الشباب عن أنشطة البرامج البيئية وعدم الاستفادة من الموارد البيئية مثل الاستثمار وفرص العمل للشباب إلى جانب عدم الاهتمام بالتوعية البيئية لدى الشباب.

وتتشكل باقي أقسام التقرير على النحو التالي: يناقش القسم الثاني توجهات تعليم الشباب في دول المنظمة. ويقدم القسم الثالث تحليلا حول الوضع الحالي للبطالة بين الشباب والمشاركة في القوى العاملة ويسلط الضوء على بعض القضايا المستقبلية والتحديات الرئيسية التي يتعين معالجتها. فيما يتطرق القسم الرابع لمزيد من النقاش النوعي حول الحراك الاجتماعي في دول المنظمة إلى جانب المناقشات بشأن المشاركة والإدمان وهجرة الشباب. ويتناول القسم الخامس الوضع الحالي للسياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في دول المنظمة ويناقش العوامل التي تؤثر على الصحة النفسية للشباب. ويختتم الفصل الساس بتوصيات سياساتية.

2 مشاركة الشباب في التعليم

يعد التعليم أحد أهم الاستثمارات التي يمكن لبلد ما أن يقوم بها لصالح شعبه ومستقبله، فهو جوهر تكوين رأس المال البشري والركيزة الأساسية للتنمية في المجتمع. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الاستثمار في التعليم والبحوث ذات الجودة في مختلف المؤسسات الوطنية أمر حيوي لتحقيق مستويات عالية في النمو الاقتصادي والتقليص من حدة الفقر وعدم المساواة. والتعليم الجيد يعود على المجتمع بفوائد تتجاوز المكاسب المضمونة من قبل الأفراد المعنيين. وهناك أدلة دامغة على أن التعليم يحسن الصحة الشخصية ويدعم الحصول على هوية وطنية قوية ويعزز السلام والاستقرار. وقد لفتت أدبيات التنمية الانتباه أيضا إلى دور التعليم في الحد من التفاوتات القائمة في كثير من الدول ولا سيما في المجتمعات النامية ذات مستويات الدخل المنخفضة. ويعتبر الارتباط الكبير بين مستوى التعليم والدخل أو الثروة من وجهة نظر الإنصاف كمبرر للتدخل العام عندما لا تعمل آليات السوق التقليدية بكفاءة لضمان المساواة.

وتشير الدلائل إلى أن مستويات التعلم بدلا من سنوات الدراسة هي ما يحفز العائدات الاجتماعية والاقتصادية على الاستثمار في التعليم، بما في ذلك التوظيف والإنتاجية والنمو (معهد بروكينغز، 2011). ومع ذلك، فإن الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك دول المنظمة، يتركون المدرسة دون اكتساب المعارف والمهارات الأساسية التي يحتاجونها ليعيشوا حياة منتجة وصحية ويحققوا سبل العيش المستدامة. وإن ضعف جودة التعليم يهدد مستقبل الملايين من الأطفال والشباب في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

وعلى هذه الخلفية، يعرض هذا القسم موجزا لبعض النتائج التعليمية الرئيسية في دول المنظمة. وتعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والمشاركة في مدارس التعليم العالي والحراك الطلابي الدولي المؤشرات الرئيسية المستعرضة في هذا القسم. كما يسلط الضوء أيضا على مدى استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة للشباب والاقتصادات والمجتمعات وسوق العمل.

1.2 توجهات تعليم الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي

إن رأس المال البشري هو أحد المحددات الرئيسية للنمو على المدى الطويل. والقوة العاملة الماهرة وذات التعليم الجيد تسهل امتصاص المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية من الدول الأخرى من خلال قنوات مختلفة. وللاستثمار في تراكم أو تعليم رأس المال البشري إمكانية زيادة القدرة على الحصول والاستفادة من المعرفة المطورة في أماكن أخرى. وحيث أن غالبية الدول الأعضاء في المنظمة بحاجة إلى هذه القدرات لتعزيز التنمية، فإن قضية تنمية رأس المال البشري لا تزال حاسمة في توسيع الإمكانيات لتحقيق النمو المستدام طويل الأمد.

وعلى الرغم من كونهم يشكلون قوة مهمة لدول المنظمة، فإن السكان الشباب يواجهون تحديات كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عدد كبير من هذه الدول. وعدم ملائمة مستوى التعليم وتوفر المهارات المطلوبة تجعل من الحصول على وظائف في سوق العمل أمرا صعبا خصوصا بالنسبة للشباب. وبالإضافة إلى أثرها على التنمية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية فإن البطالة طويلة الأجل بين الشباب قد تؤدي إلى بعض المشاكل الاجتماعية الكبرى داخل المجتمعات المتضررة.

نسبة الشباب المتعلمين

وفقا لأحدث البيانات المتاحة، تعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب أفضل نسبيا من معدلاتها بين الكبار في دول المنظمة. غير أن متوسط هذه المعدلات لا يزال أقل من نظيره في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة والعالم (الشكل 3). وفي المتوسط، تبلغ نسبة الشباب الذين لديهم إلمام بالقراءة والكتابة 85.3%، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي (91.0%) ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة (93.0%). ومع ذلك، تفوق نسبة الأمية في أوساط الإناث النسبة في أوساط الذكور في العديد من الدول. وفي المتوسط، فإن

الفجوة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب الذكور (87.4%) والإناث (83.2%) في دول المنظمة هي 4.2% وهي أعلى من الفجوة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (0.6%) والمتوسط العالمي (1.8%). وتتميز عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، من بين أمور أخرى، بعدم الوصول إلى البنية التحتية التعليمية التي تراعي النوع الاجتماعي والمواد والبرامج التدريبية وكذا قلة توفرها فضلا عن ارتفاع معدل التسرب من المدارس الثانوية بين البنات.

إن توزيع دول المنظمة فيما يتعلق بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة هو أكثر إيجابية للشباب بالمقارنة مع السكان الأكبر سنا. وفي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء (30 من أصل 53 دولة من المنظمة التي تتوفر حولها البيانات)، تفوق معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 90% وحققت 24 دولة معدلات بلغت 97% أو أكثر. ومن ناحية أخرى، تبلغ نفس المعدلات في خمس دول أعضاء نسبة تقل عن 50%. وتعتبر أوزبكستان وأذربيجان، بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب بنسبة 100% و99.96%، الدولتين العضوتين في المنظمة المسجلتين لأفضل أداء (الشكل 4)، تليهما ليبيا (99.95%) وطاجيكستان (99.87%) وكازاخستان (99.8%). وفي المقابل، النيجر هي الدولة ذات أدنى معدل للإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب داخل المنظمة، بحيث بلغت النسبة 26.5%، تليها غينيا (45.2%) ومالي(49.3%) وكوت ديفوار (50.2%) بوركينا فاسو (52.5%).

الشكل 4: دول المنظمة ذات أدنى وأعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب

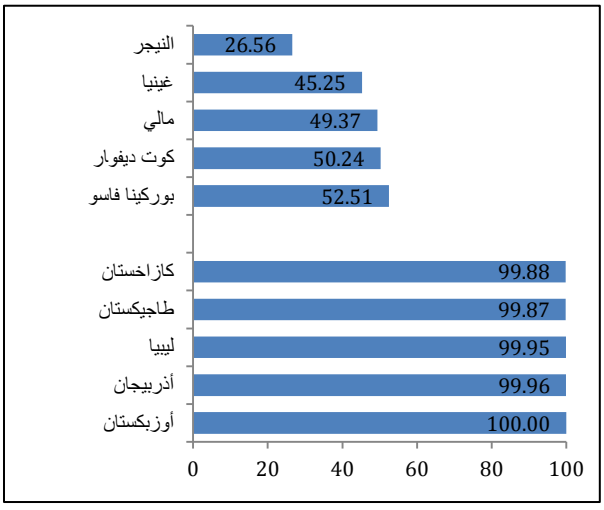

المصدر: اليونسكو، مركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. *أو آخر سنة متاحة

الشكل 3: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب بالمقارنة

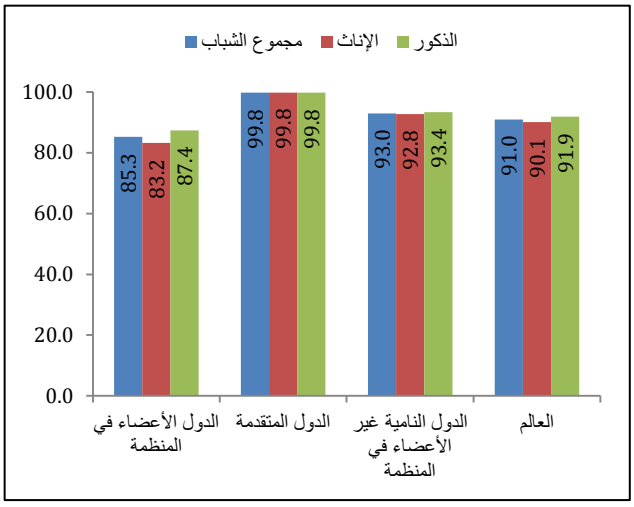

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي ومنظمة اليونسكو، مركز UIS للبيانات البيانات المتاحة لكل مجموعة.

المشاركة في التعليم العالي (معدل التسجيل الإجمالي بمؤسسات التعليم العالي)

الشكل 5: إجمالي عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي

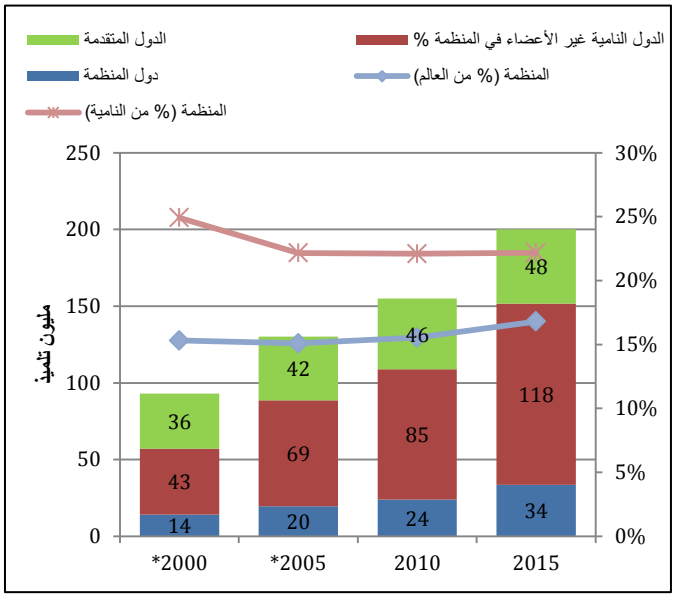

المصدر: مركز أنقرة؛ اليونسكو؛ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وإحصائيات التعليم للبنك الدولي. * أو آخر سنة

يبين الشكل 5 مجموع أعداد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي. وقد ارتفع العدد الإجمالي لطلاب مؤسسات التعليم العالي في دول المنظمة لأكثر من الضعف من 14.2 مليون إلى 33.6 مليون بين عامي 2000 و 2015 استنادا على أحدث البيانات المتاحة في كل عام. وازدياد عدد خريجي مدارس التعليم العالي يعني توفر قوى عاملة أكثر تأهيلا وذات درجة عالية من المهارة، وهذا يعد تطورا واعدا لمجتمع المنظمة. وبالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والعالم ككل، لوحظ أن حصة الدول الأعضاء في المنظمة من الإجمالي العالمي لطلاب مؤسسات التعليم العالي في ارتفاع مستمر. بلغت نسبة طلاب مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء من مجموع طلاب العالم 16.8% عام 2015 مقابل 15.3% في عام 2000. وبإلقاء نظرة خاطفة على تطور حصصهم من مجموع طلاب التعليم العالي في الدول النامية، من ناحية أخرى، يتبين مدى تباين الصورة. واعتبارا من عام 2015، شكلت دول المنظمة 22.2% (انخفاضا من 24.9% في عام 2000) من مجموع طلاب التعليم العالي في الدول النامية.

ومن حيث إجمالي معدلات التسجيل بمؤسسات التعليم العالي (GER)، فإن دول المنظمة، بمتوسط معدل التسجيل بنسبة 28.9% اعتبارا من عام 2015، تخلفت وراء الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة (34.8%) وبفارق كبير وراء الدول المتقدمة (70.8%) (الشكل 6أ). وفي العام نفسه، بلغ المتوسط العالمي لإجمالي معدلات التسجيل 41.7%. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة اعتبارا من عام 2015، سجلت الدول في المنظمة، وهي كل من تركيا وألبانيا وإيران والأردن وكزخستان والمملكة العربية السعودية، إجمالي معدلات التسجيل بلغ أكثر من 40.0% (الشكل 6ب). ومع ذلك، يقل إجمالي معدلات التسجيل بمؤسسات التعليم العالي في بعض الدول الأعضاء عن نسبة 10%، وهي وتشاد وبوركينافاسو وموريتانيا والمزمبيق وتركمانستان وأفغانستان وكوت ديفوار وجزر القمر.

حراك الطلاب الدوليين

إن عدد الطلاب الذين يتابعون دراستهم في الخارج مستمر في الارتفاع ليس فقط بسبب زيادة الطلب على التعليم الجيد ولكن أيضا بسبب زيادة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم للحصول على أفضل وألمع العقول. ويعد كل من الاعتراف الدولي بالمؤهلات وتوفر المنح الدراسية، مما يعكس الطلب من الجانبين، الدافعين الرئيسيين لزيادة الحراك. ففي عام 2013، توجه أكثر من 3.5 مليون طالب وطالبة في جميع أنحاء العالم إلى الخارج للدراسة وهو ارتفاع من 1.82 فقط في عام 2000 (اليونسكو، معهد اليونسكو للإحصاء).

الشكل 6ب: دول المنظمة ذات أعلى أداء من حيث إجمالي معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (%.*2015)

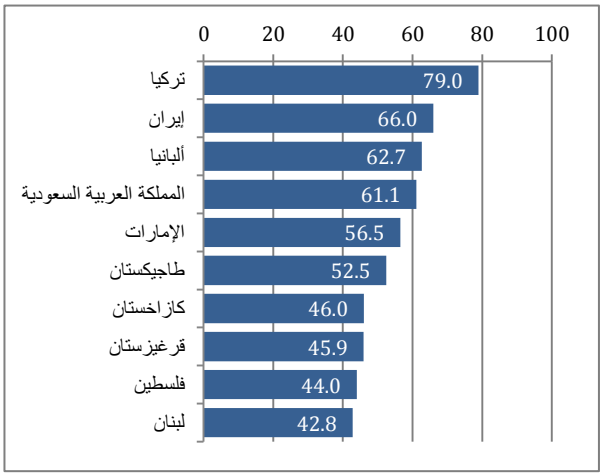

المصدر: سيسرك؛ اليونسكو؛ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وإحصائيات التعليم للبنك الدولي. * أو آخر سنة

الشكل 6أ: إجمالي معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي

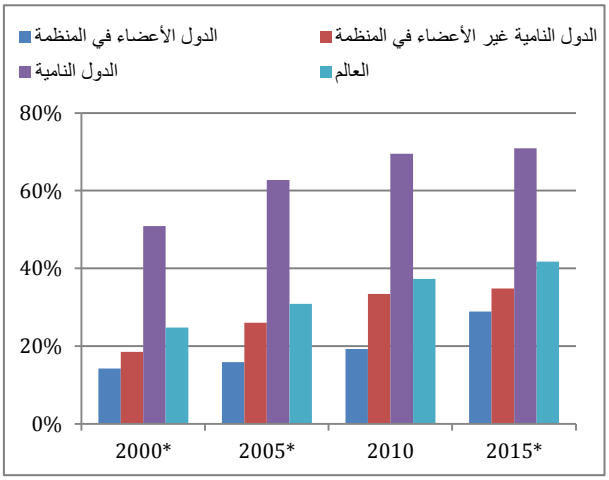

المصدر: سيسرك؛ اليونسكو؛ مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وإحصائيات التعليم للبنك الدولي. * أو آخر سنة

ومعدل الحراك إلى الخارج هو حصة الطلاب الذين يدرسون في الخارج من إجمالي عدد المسجلين بالمؤسسات في الدولة. وكما هو مبين في الشكل 7، ازداد عدد الطلاب من دول المنظمة الذين يتوجهون إلى الخارج للتعليم العالي بشكل مستمر على مدى الفترة الممتدة بين 2000 و2013. وخلال هذه الفترة، ارتفع عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج بما يقارب الضعف وبلغ أكثر من 918.000 في عام 2013. وتعود الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة الكبيرة، من بين أمور أخرى، للعدد المتزايد للشباب وارتفاع النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء ما خلق فرصا للطلاب لمتابعة تحصيلهم العلمي في مؤسسات التعليم الدولية.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الذين يدرسون خارج بلادهم، فإن حصة دول المنظمة من مجموع حراك الطلاب نحو الخارج لم يزد خلال نفس الفترة. وفي عام 2000، مثلت دول المنظمة نسبة 26% من مجموع الطلبة الدوليين المتجهين للخارج، وهذه النسبة انخفضت إلى 25.9% في عام 2013 .

2.2 استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة

على الرغم من الإنجازات التعليمية التي قدمتها دول المنظمة خلال العقود الماضية، لا تزال نسبة 14.7% من الشباب في دول المنظمة من الأميين بحيث يفتقرون لأبسط مهارات التعداد والقراءة الأساسية وبالتالي ضعف إمكانية الحصول على وظائف كاملة ولائقة. ومع كثرة الشباب الفقراء العاملين الذين يفتقرون حتى للتعليم الابتدائي، فإن المستويات المرتفعة باستمرار لمعدلات البطالة والعمالة الناقصة الخاصة بالشباب من المحتمل أن تهدد الادماج والتلاحم والاستقرار الاجتماعي. كما أن الشباب الذين ينقطعون عن المدرسة في وقت مبكر يكونون عرضة للبطالة والفقر والتورط في سلوكيات خطرة.

الشكل 7: حراك الطلبة إلى الخارج في دول المنظمة، المجموع (2013)

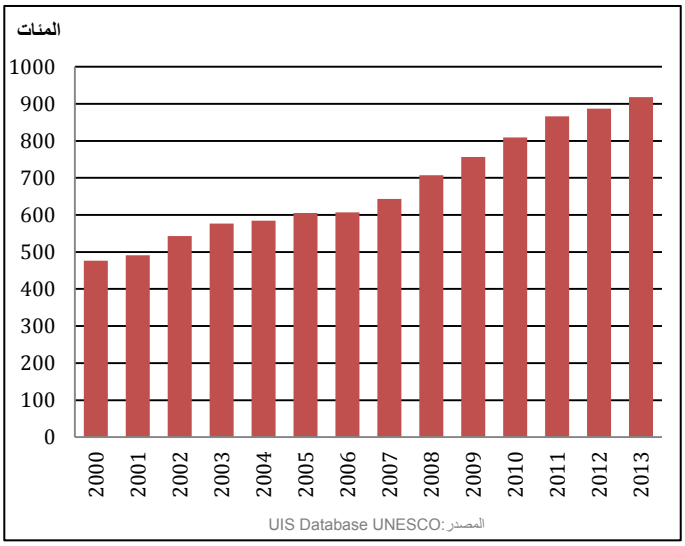

وهناك العديد من الأسباب التي تدفع بالشباب للانقطاع عن المدرسة، فتشمل من بين أمور أخرى، فقر الدخل والنوع الاجتماعي والإعاقة والصراعات والحروب. وبدورها، تثبط عائدات السوق المنخفضة المفترضة للتعليم عزيمة الناس ذوي تعليم أدنى في قرارهم لمواصلة تعليمهم. وفيما يتعلق بالتحدي الحقيقي المتمثل في منع هؤلاء الشباب من الانقطاع عن المدارس، فإنه ينبغي أيضا تطوير فرص تعليم بديلة لتدعيم مهاراتهم وكفاءاتهم الأساسية لدعم جهودهم في إيجاد وظيفة أو الانخراط في عمل منتج آخر.

وفي تحسين استجابة النظام التعليمي للاحتياجات المتغيرة للشباب والاقتصادات وسوق العمل، فإن تعزيز جودة التعليم والتدريب يلعب دورا حاسما. وعلى الرغم من تحسن حالة الحصول على التعليم في جميع أنحاء العالم، إلا أن هناك مخاوف جدية من ناحية جودة المنتوج. فضعف جودة التعليم يؤثر بشكل خاص على الشرائح المحرومة من المجتمعات عبر التأثير إلى حد أدنى على حياتهم والمساهمة معنويا في مشاركتهم الاجتماعية بالإضافة إلى عائدات سوق العمل الأمر الذي يزيد من تفاقم التفاوتات والفقر والتهميش. ولذلك، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان استجابة التعليم لاحتياجات الشباب على جميع المستويات من أجل تعزيز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، وفي الحالات التي لا توفر فيها نظم التعليم والتدريب المهارات الأساسية اللازمة للشباب من أجل التخلص من الفقر والبطالة، يمكن لبرامج التعليم غير النظامية أن تكون علاجا حتى عند استمرارهم في تلقي التعليم الرسمي. وكونها توفر في كثير من الأحيان من خلال المنظمات المعنية بالشباب والمجتمع، يمكن لهذه البرامج ملء الفجوة من خلال توفير فرص التعليم وتنمية المهارات خاصة بالنسبة للفئات المحرومة والمهمشة. وباستكمال التعليم النظامي، يمكن لهذه المرافق تحسين الفرص للشباب لتلبية المطالب الصعبة المتعلقة بالعمل والحياة.

وتعتبر كذلك برامج التدريب الفني والمهني مهمة جدا فيما يتعلق بتزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للحصول على عمل لائق. وخلاف ذلك، سيكون من الصعب للشباب الحصول على وظيفة والحفاظ عليها أو الحصول على ترقية فيها. ومن شأن هذا النوع من البرامج تحسين قدرات حل المشاكل والقدرة على التكيف مع البيئات المتغيرة وكذلك وعيهم بالتكنولوجيات الجديدة وأنشطة تنظيم المشاريع. ومن خلال دعم التعلم مدى الحياة، سوف تقوم هذه البرامج بتعزيز توظيف الشباب من خلال تمكينهم من اغتنام فرص العمل المباشرة وضبط فرص وظيفية جديدة.

3 تشغيل الشباب: التوجهات والتحديات

لا تزال البطالة واحدة من القضايا الأكثر تحديا في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتقرير منظمة العمل الدولية (ILO) لعام 2015 حول توجهات العمالة العالمية، فإن ما يقرب من 197.1 مليون شخص كانوا عاطلين عن العمل في عام 2015 في جميع أنحاء العالم بزيادة قدرها مليون تقريبا مقارنة مع العام الذي قبله، مع ما يقرب من 37% منهم تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة. وهذا يعكس حقيقة أن العمالة لا تتوسع بما يكفي من السرعة لمواكبة تنامي القوة العاملة. وتشير التقديرات إلى أن 23 مليون شخص انقطعوا عن سوق العمل بسبب التثبيط وارتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل.

فواقع سوق العمل للشباب في دول المنظمة ليس واعدا للغاية. فهو يتميز إلى حد كبير بمشاركة منخفضة للقوى العاملة وارتفاع معدلات البطالة. وفي هذا السياق، يبرز هذا القسم بعض المؤشرات الهامة لسوق العمل للسكان الشباب بهدف التعرف على التحديات والعقبات الرئيسية في دول المنظمة.

1.3 الشباب في سوق العمل والتوجهات الرئيسية

على الرغم من قبول معدل البطالة على أنه واحد من متغيرات الاقتصاد الكلي المهمة لوضع الاقتصاد، فإنه قد لا يعكس بدقة ازدهار سوق العمل ما دام التعريف يتجاهل الناس الذين لا يبحثون عن عمل. ولذلك، قد يكون من الأمثل البدء بمعدل مشاركة القوى العاملة من الشباب والذي يقيس نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة المشاركين بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال العمل أو البحث بنشاط عن وظيفة. فهو يوفر مؤشرا على الحجم النسبي لتأمين العمالة المتاحة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

وكما هو مبين في الشكل 8، لوحظ أن هناك اتجاها نحو الانخفاض في مشاركة القوى العاملة من الشباب في جميع مجموعات الدول، حيث أن المزيد من الشباب المحبطون بخصوص فرص حصولهم على عمل يستمرون في الانسحاب من سوق العمل. وقد انخفضت مشاركة القوى

الشكل 8: مشاركة الشباب في القوى العاملة (2000-2015)

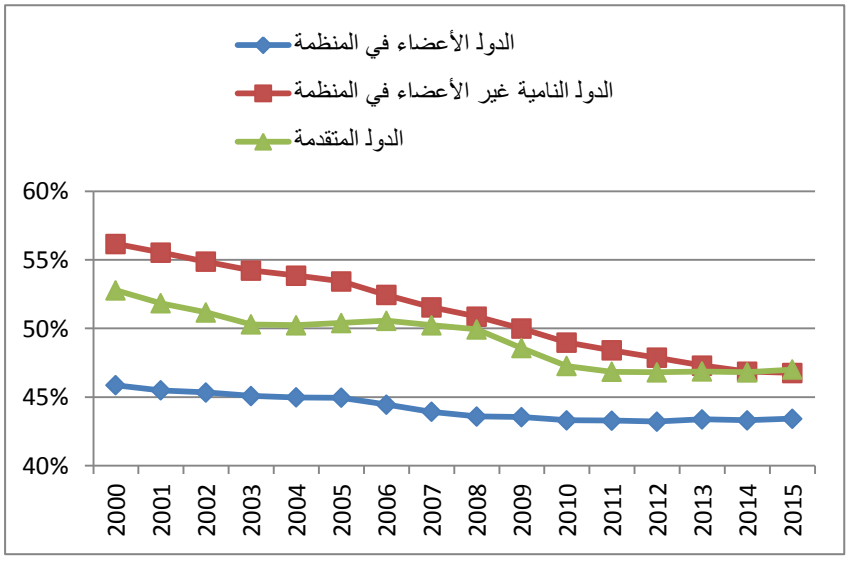

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة التاسعة.

العاملة من الشباب في دول المنظمة من 45.9% في عام 2000 إلى 43.4% في عام 2015، ولكنها انخفضت بصورة أكثر وضوحا في مجموعات المقارنة الأخرى، من 52.8% إلى 47.1% في الدول المتقدمة ومن 56.1% إلى 46.8% في الدول النامية الأخرى. وقد انخفض المتوسط العالمي وفقا لذلك إلى 45.8% في عام 2015 مقارنة بنسبة 53.3% في عام 2000. ويعود سبب هذا التوجه جزئيا لارتفاع مشاركة الشباب في برامج التدريب المهني والتعليم والبقاء لمدة أطول في المدارس وسياسات سوق العمل الصارمة التي تمنع عمل المراهقين.

وإن كانت بطيئة، فإن الزيادة الوحيدة للمشاركة في القوى العاملة من الشباب لوحظت في صفوف الإناث في دول المنظمة، بحيث انخفضت النسبة من 32.2% إلى 31.3% (الشكل 9). ومع ذلك، وعلى الرغم من المنحى التنازلي في مجموعات الدول الأخرى، لا تزال مشاركة الشباب الإناث في دول المنظمة أقل بكثير من متوسطات مجموعات الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت مشاركة الذكور اتجاها نحو الانخفاض في جميع مجموعات الدول خلال الفترة قيد النظر، بحيث انخفضت النسبة من 59.1% إلى 55% في دول المنظمة، ومن 64.3% إلى 54.3% في الدول النامية الأخرى غير الأعضاء بالمنظمة، ومن 55.2% إلى 48% في الدول المتقدمة. ووفقا لذلك انخفضت مشاركة الذكور في القوى العاملة في العالم من 61.9% المسجلة عام 2000 إلى 53.9% في عام 2015.

وفي الوقت الذي تلعب فيه الظروف الاقتصادية دورا رئيسيا في المفارقات الواسعة التي لوحظت في دول المنظمة بخصوص معدلات مشاركة الشباب الذكور والإناث، فإن العوامل المؤسسية مثل القيم والأعراف والثقافة بدورها من العوامل المحددة للفجوة بين الجنسين مما يجعل من الصعب فصل آثار العوامل المختلفة على مشاركة المرأة. وفي مثل هذه الأوضاع، يتعين على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة والتشغيل من خلال مختلف البرامج والأنشطة مثل خلق الظروف التعليمية والعملية التي تعالج التحديات الناجمة عن بعض المخاوف المرتبطة بالقيم المحلية.

الشكل9: مشاركة الشباب في القوى العاملة (حسب النوع الاجتماعي)

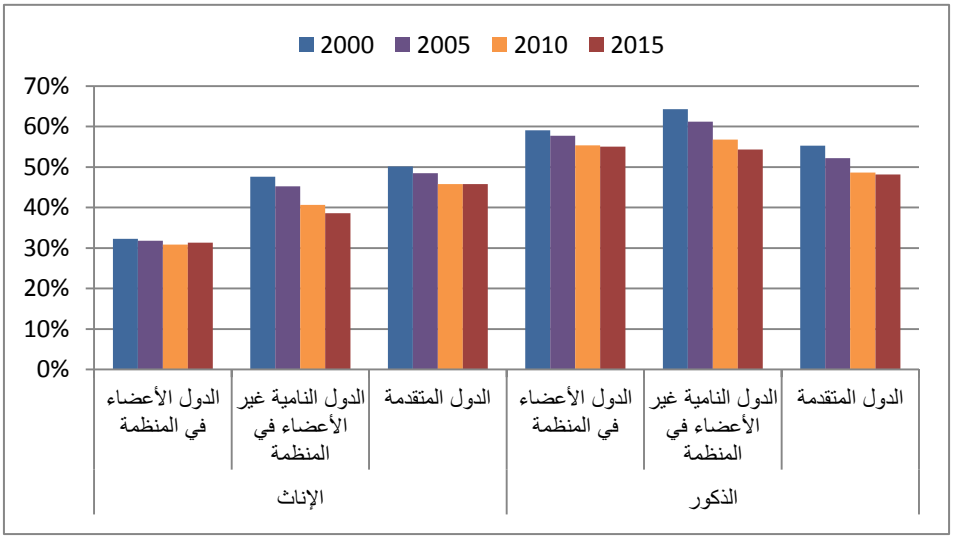

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة التاسعة.

معدلات بطالة الشباب

وفقا لآخر تقديرات منظمة العمل الدولية، فإن حوالي 73.4 مليون من الشباب كانوا عاطلين عن العمل في 2015 في العالم بمعدل عالمي لبطالة الشباب وصل إلى 13.1%، غير أنه سجل نسبا أعلى من ذلك في منطقة الشرق الأوسط (28.2%). ويظهر التحليل المتعلق بالمشاركة في القوى العاملة من الشباب أن نسبة كبيرة من الشباب غير نشطة في دول المنظمة مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. وعلى الرغم من انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة، فمن المهم الإشارة إلى أن الشباب في الدول الإسلامية يعانون من عدم توفر فرص عمل لائقة.

ويبين الشكل 10 أن بطالة الشباب في دول المنظمة بقيت باستمرار فوق نسبة 16% وأيضا أعلى بكثير من معدلات الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة إلى حدود بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث انخفضت إلى أقل من 16%. ومع الأزمة، أصبحت مشكلة البطالة بين الشباب في الدول المتقدمة أكثر خطورة مقارنة بما كانت عليه في دول المنظمة. واعتبارا من عام 2015، قدرت البطالة بين الشباب في دول المنظمة بنسبة 16% وفي الدول المتقدمة بنسبة 14.3% وفي غيرها من الدول النامية بحوالي 11.7%.

وعلى الرغم من بعض التحسن منذ عام 2005، فإن نسب البطالة في أوساط الإناث من الشباب هي الأعلى في دول المنظمة. فقد انخفضت إلى 18.3% في عام 2015 عن مستوى 22.9% المسجل في عام 2005 (الشكل 11). وفي الوقت الذي شهدت فيه نسب البطالة بين الإناث من الشباب تراجعا في الدول النامية الأخرى غير المنتمية للمنظمة خلال الفترة قيد النظر، اتجهت في الدول المتقدمة في منحى تصاعدي. واعتبارا من عام 2015، قدرت بنسبة 12.7% في الدول النامية الأخرى و 13.3% في الدول المتقدمة. وفيما يتعلق بالبطالة بين الشباب الذكور، فقد انخفضت إلى 14.6% في دول المنظمة و 19.3% في الدول النامية الأخرى، ولكنها ارتفعت إلى 14.9% في الدول المتقدمة وذلك اعتبارا من 2015.

الشكل 10: معدلات بطالة الشباب (2000-2020)

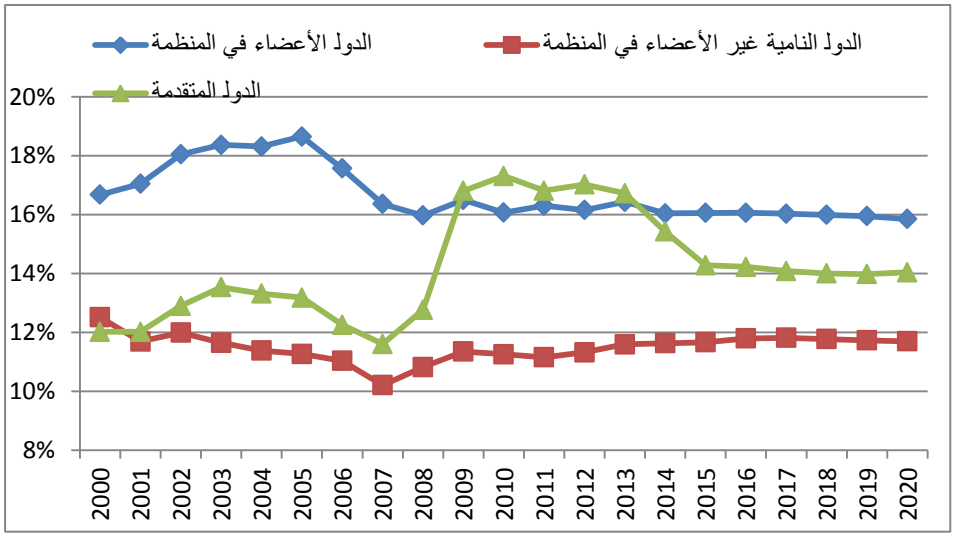

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

الشكل 11: معدلات بطالة الشباب حسب النوع الاجتماعي

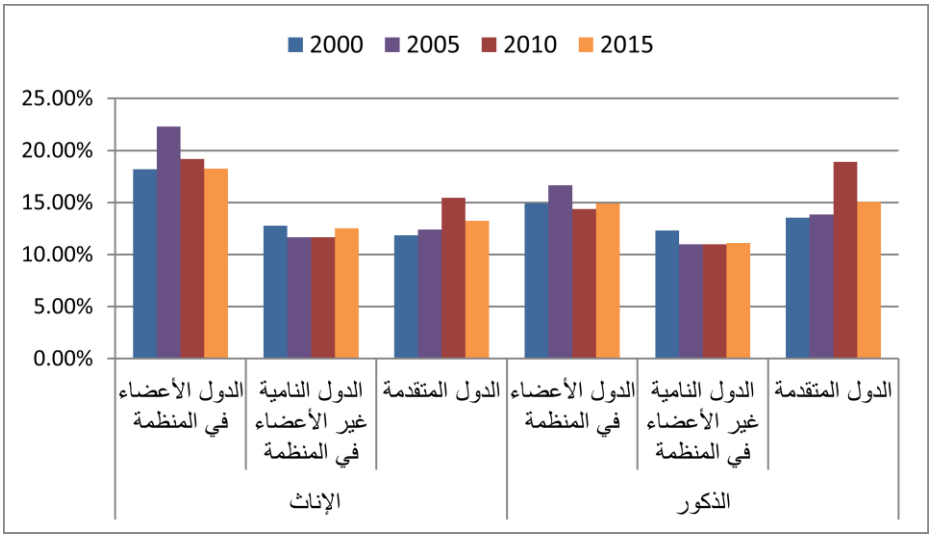

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

هناك اختلافات واسعة في معدلات البطالة بين الشباب في جميع أنحاء دول المنظمة. وتمثل قطر (0.8%) وبنين (1.2%) الدول ذات أدنى معدلات البطالة في عام 2015 وهي أيضا من بين الدول الثلاث الأولى في العالم. وفي المقابل، قدر أعلى معدل لبطالة الشباب في ليبيا بلغ 50.0% تليها موريتانيا (42%) وغامبيا (44.4%) والموزمبيق (37.8%) وجزر القمر (37.7%). وكان معدل البطالة بين الشباب في 20 دولة عضوا في المنظمة أعلى من 20% و في ثلاثة وثلاثين دولة فوق المتوسط العالمي البالغ 13.1% في عام 2015. ومع ذلك، تصل معدلات البطالة بين الشباب الإناث إلى 59% في مصر وما فوق 30% في تسعة عشر دولة عضوا في المنظمة مما يجعله مصدر قلق كبير في بعض الدول (الشكل 12).

الشكل 12: الدول ذات أعلى معدلات البطالة

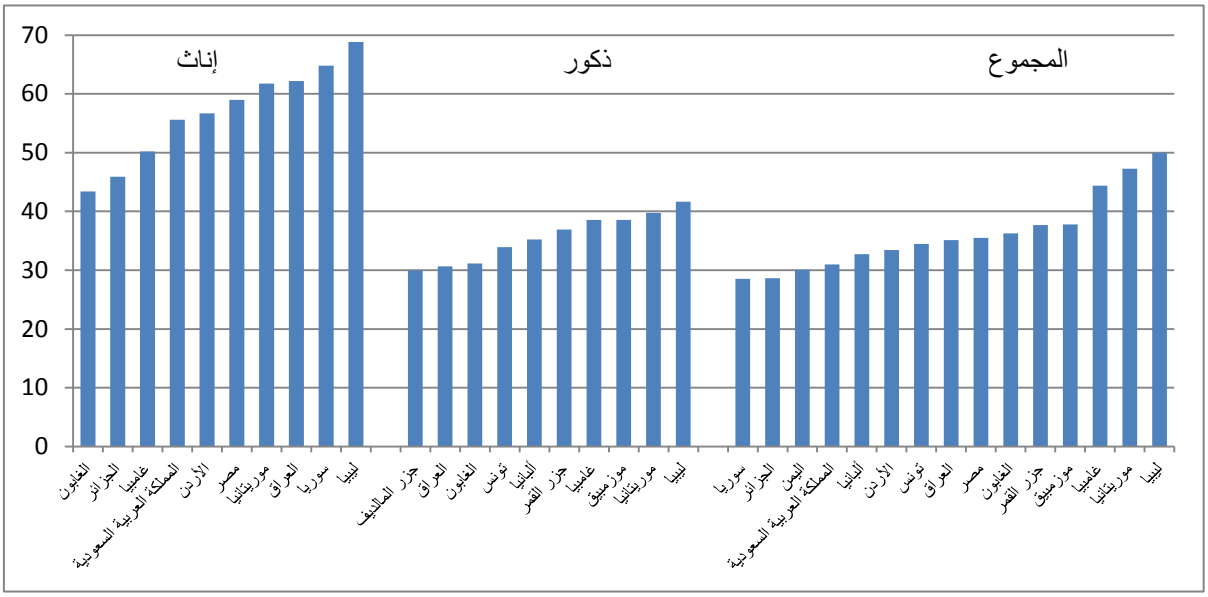

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

ومن أجل إظهار الأهمية النسبية لبطالة الشباب، يعرض لنا الشكل 13حصتها من إجمالي البطالة في. وحتى عام 2006، كان الشباب العاطلين عن العمل يمثلون أكثر من نصف جميع العاطلين عن العمل في دول المنظمة. وقد أخذت هذه النسبة في التناقص منذ ذلك الحين وانخفضت إلى 44.8% في عام 2015 عن مستوى 52% المسجل عام 2000. ومع ذلك، فإنه لا يزال من الممكن اعتبارها نسبة عالية بشكل ملحوظ مقارنة مع 38.8% المسجلة في الدول النامية الأخرى و 16.3% في الدول المتقدمة في العام 2015. وإذا كان ما يقرب من نصف جميع العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما، فهذا يجب أن يكون مصدر قلق كبير بالنسبة لدول المنظمة .

والسؤال المهم الذي يجب طرحه هو: لماذا ترتفع معدلات البطالة بين الشباب بكثير عن معدلات بطالة الأشخاص الأكبر سنا؟ هناك العديد من التفسيرات المحتملة. أولا، الشباب هم أكثر ضعفا من الكبار في الأوقات الاقتصادية الصعبة. وبافتراض أن أصحاب العمل يسعون وراء الموظفين من ذوي الخبرة، فإن الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة سيكونون في وضع لا يحسد عليه وسيجدون صعوبة في الحصول على عمل. ثانيا، غالبا ما يفتقر الشباب لمعلومات حول سوق العمل وأيضا للخبرة اللازمة للبحث عن عمل. أما الكبار، من ناحية أخرى، فيمكنهم الحصول على عمل مستقبلي من خلال توصيات أرباب العمل السابقين أو الزملاء، كما أنهم أكثر قابلية لمعرفة الأشخاص "المناسبين". والاحتمال الآخر هو قابلية الشباب للانتظار لفترة طويلة للحصول على عمل يناسب متطلباتهم (منظمة العمل الدولية، 2006).

الشكل 13: حصة الشباب العاطلين عن العمل من مجموع العاطلين عن العمل (%)

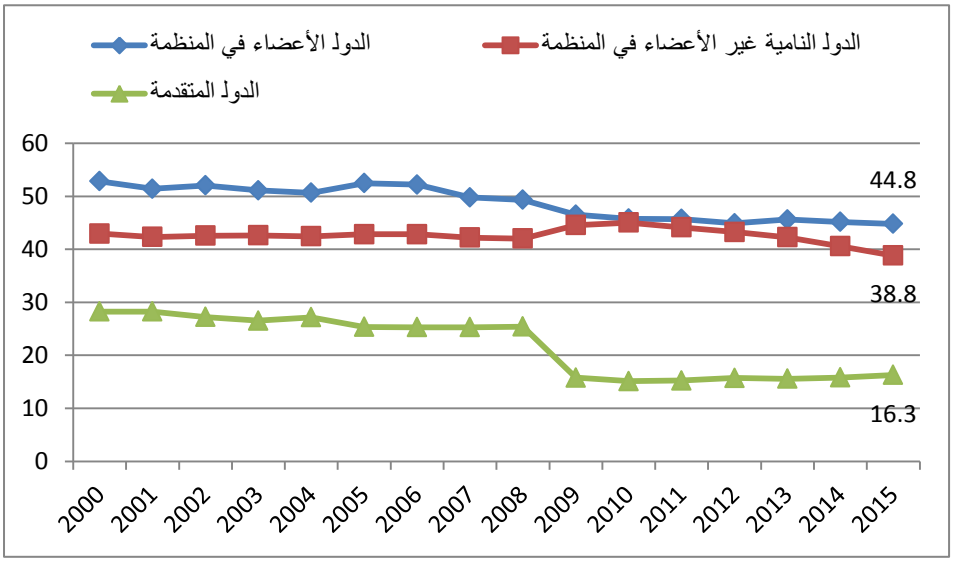

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (KILM)، الطبعة التاسعة.

2.3 انتقال الشباب إلى سوق العمل

عادة ما لا يظهر الشباب ارتباطا كبيرا بسوق العمل (بما في ذلك انخفاض في البحث عن عمل) ومعدلات بطالة مرتفعة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مشاركتهم المستمرة في التعليم بدوام كامل أو بسبب رغبتهم في العثور على وظيفة لائقة، وأيضا انتقالهم المتكرر من وظيفة إلى أخرى كجزء من استثمارهم في رأس المال البشري. وفي حين أن إمكانية الاعتماد على دعم الوالدين توفر لهم مجالا لإدارة المرحلة الانتقالية بشكل مريح، فإن استيائهم من انخفاض الأجور المترابط مع نقص الخبرة وتفضيلاتهم القوية للراحة يقلل من استعدادهم للانتقال السريع إلى سوق العمل.

وبصرف النظر عن هذه الأسباب العارضة، تؤثر الظروف العامة للاقتصاد الكلي على وضع الشباب في سوق العمل. ففي وقت الركود الاقتصادي، ستتضاءل فرص العمل المتاحة وسيتأثر الشباب بشكل خاص من هذا الوضع. فإنهم عادة ليسوا فقط أكثر عرضة للركود الاقتصادي بسبب تدني مستوى مهاراتهم وخبراتهم فضلا عن انخفاض تعلقهم بسوق العمل، ولكن أيضا بسبب تشريعات حماية العمالة التي لا تحمي بما فيه الكفاية حقوق الشباب المعينين حديثا. وعندما تتدهور فرص حصولهم على عمل، فإن الشباب يميلون إلى الاستجابة عن طريق نقص تمسكهم بسوق العمل والاستمرار في تعليمهم. وقد نلاحظ أيضا انطواء بعض الشباب المحبطين في السلوكيات الخطرة بما يشمل الجريمة وتعاطي المخدرات.

ومهما تكون الأسباب، فإن جزءا كبيرا من الشباب، لا سيما في الدول النامية، قد لا يستوفون أبدا مرحلة الانتقال حتى مرحلة متقدمة من السن. وستصبح الحصص الكبيرة من "الشباب في المرحلة الانتقالية" "الكبار في المرحلة الانتقالية" وسوف يبقى جيل آخر من الإمكانيات الإنتاجية غير مستخدم. وهناك أيضا ثغرات خطيرة في معدلات المشاركة ونتائج العملية الانتقالية بين الشباب من الذكور والإناث. وفي معظم الدول، لا يزال الشباب من الإناث أكثر عرضة لعدم مشاركتهن في النشاطات الاقتصادية ولا في المدارس، كما كما تعاني معظمهن في عملية بحث طويلة عن وظيفة قبل الاستقرار في نهاية المطاف في وظيفة غير مرضية وبأجر منخفض نسبيا.

ومن أجل تحسين نتائج العملية الانتقالية، يتعين على الحكومات وضع استراتيجيات وسياسات فعالة. وحيث يتضح أن التدريب مرتبط بشكل إيجابي باكتساب العمال الشباب، فإنها قد تركز على وضع حوافز للشركات لتوفير التدريب للموظفين، وخاصة باستهداف أولئك الذين لن يتلقوه في العادة. وسيسهل تحسين جودة مؤسسات سوق العمل انتقال الشباب إلى وظائف مرضية ومأمونة أكثر. ويمكن أن تكون على شكل خدمات أو مرافق توظيف عمومية وبرامج داخل النظام التعليمي، مثل مراكز التخطيط والتوظيف المهني في مرحلة التعليم الثانوي أو الجامعي. ويمكن لهذه المؤسسات أيضا جمع ونشر المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب حول سوق العمل من أجل تسهيل عملية صنع القرار والانتقال من الدراسة إلى العمل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إمكانات تحسين فرص العمل للشباب يتوقف على قدرة البلاد على تعزيز النمو الاقتصادي والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص من أجل خلق فرص عمل للناس على جميع مستويات المهارات والخبرات.

ليس هناك حل واحد يناسب الجميع لبطالة الشباب. فالظروف الوطنية هي التي تحدد استجابات السياسات والإجراءات الاستراتيجية. وبشكل عام، يجب الأخذ بعين الاعتبار تشجيع توظيف الشباب تحت إطار أكثر شمول وتكامل يعزز التنمية الاقتصادية ونمو العمالة. واعتبار نهج مبسط أكثر من اللازم يتجاهل الخصائص الفردية المختلفة، بما في ذلك السن والنوع الاجتماعي ومستوى التعليم والخلفية الاجتماعية والاقتصادية سيفشل في التصدي للتحديات المحددة في سوق العمل التي يواجهها الكثير من الشباب. ويعد التعليم الأساسي الجيد والتدريب المهني أو التعليم العالي إلى جانب الخبرة من العمل الأولي أمور مهمة لدخول ناجح إلى سوق العمل. والاستراتيجية الفعالة لتسهيل عملية الانتقال إلى العمل وتحسين فرص العمل اللائق للشباب ينبغي أن تشمل تدابير هادفة وفعالة لسوق العمل بما في ذلك إعطاء حوافز للشركات لتوظيف الشباب وتعزيز ريادة الأعمال لدى الشباب وتسهيل الحصول على التمويل.

3.3 القضايا الرئيسية في الحد من بطالة الشباب وتعزيز وظائف ذات جودة

من الواضح أن بطالة الشباب تعد واحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي لا تزال العديد من دول المنظمة تواجهها كما تتطلب اهتماما عاجلا. وتتطلب التحديات الحالية والمستقبلية للبطالة بين الشباب في دول المنظمة اتخاذ إجراءات شاملة عبر إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني. وتختلف أسباب البطالة بين الدول تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، ولكن الأكثر أهمية عدم كفاية فرص العمل وعدم تطابق المهارات. فالوظائف المتاحة لا تزيد بشكل متناسب مع الزيادة في عدد السكان والمشاركة في القوى العاملة. كما أن التحدي الذي يواجهه العديد من العاطلين عن العمل هو نقص في المهارات اللازمة لشغل الوظائف التي من المرجح أن تنشأ مع نمو الاقتصاد. ويسبب عدم التوافق بين عرض المهارات والكفاءات من طرف القوى العاملة والطلب من قبل أرباب العمل البطالة الهيكلية.

وسوف تكون رؤية عدد الوظائف المراد خلقها للشباب منيرة من أجل فهم أفضل للتحدي المتمثل في خلق فرص العمل للسكان الشباب. وبالنظر إلى أحدث التوقعات السكانية، فإن عدد الوظائف التي يجب خلقها لعدد السكان الشباب المتزايد يقدر تحت سيناريوهين. في السيناريو الأساسي، يقدر عدد فرص العمل التي ستخلق مع الحفاظ على ثبات المستوى الحالي لبطالة الشباب (15.6%). وفي السيناريو الثاني، يتم تقدير عدد الوظائف المراد خلقها مع افتراض أن دول المنظمة من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة بين الشباب إلى المستويات الملحوظة في الدول النامية غير الأعضاء بالمنظمة (11%). وفي كلتا الحالتين، يتم الاحتفاظ بمعدل المشاركة في القوى العاملة ثابتا في مستواه الحالي البالغ 44%. كما أن النتائج معروضة في الشكل 14. واعتبارا من عام 2012 حتى عام 2020، يتعين على دول المنظمة خلق 9.2 مليون فرصة عمل إضافية للشباب و9 ملايين وظيفة إضافية لكل 5 سنوات حتى عام 2035. ويتعين على دول المنظمة خلق ما يقرب من 40 مليون فرصة عمل حتى عام 2040 فقط للحفاظ على ثبات المستوى الحالي لمعدل البطالة.

وبالنظر إلى 21.5 مليون عاطل عن العمل و 175 مليون شاب غير نشط اعتبارا من عام 2013، فمن المحتمل أن تشهد دول المنظمة تحديات كبيرة في خلق 9 ملايين وظيفة إضافية لكل خمس سنوات. وعادة ما تعرف الدول النامية تحولا هيكليا، الأمر الذي يتطلب التكيف المستمر للمهارات مع احتياجات سوق العمل. ومستويات التعليم العليا لا تحسن بالضرورة من فرص العمل ونتائج سوق العمل. فقد يفتقد بعض الشباب ذوي التعليم الجيد للمهارات المناسبة التي تأهلهم للحصول على فرص العمل الموجودة والمحتملة وبالتالي خلق المزيد من التحديات لنظم التعليم والتدريب المهني. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، هناك حاجة لمعلومات صحيحة بخصوص متطلبات سوق العمل لتجنب عدم تطابق المهارات فيه ومن أجل نظم تعليمية وتدريبية أكثر فعالية.

الشكل 14: عدد الوظائف التي يجب إحداثها

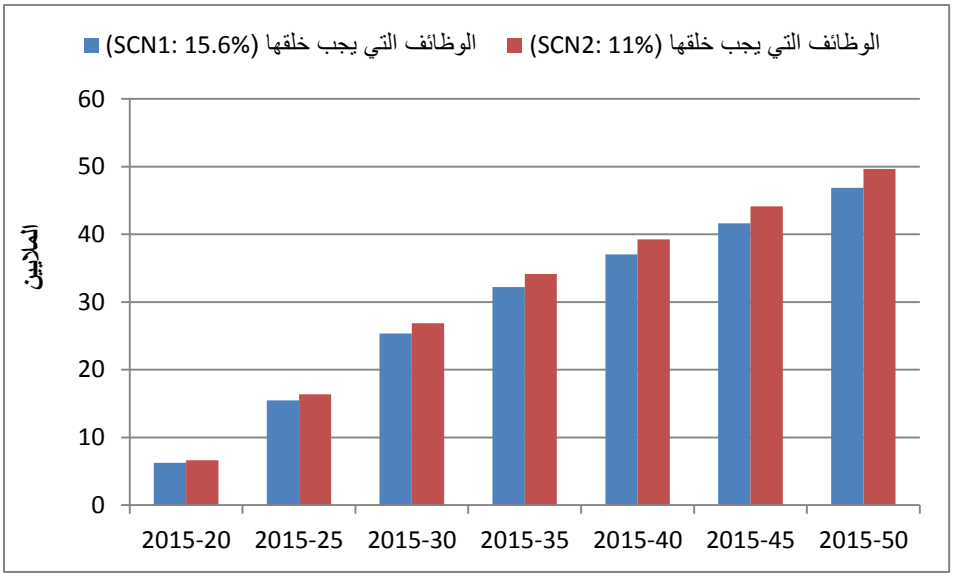

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات منظمة العمل الدولية.

وتعد أيضا الترقبات العالية للشباب وقلة الخبرة في العمل وضعف تقييم المهارات من قبل أرباب العمل وعدم ملائمة التدريب من بين التحديات الكبرى التي يواجهها الملايين من العاطلين عن العمل من الشباب المتعلمين للحصول على وظائف مناسبة.

وينبغي لسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية إيلاء الاهتمام لمشاكل الشباب لإيجاد فرص عمل أفضل. ويمكن للحكومات دعم الشباب الخريجين ذوي الرغبة في بدء مشاريع تجارية وروح المخاطرة. وتعتبر سياسات سوق العمل النشطة بعدا مهما آخر للحد من البطالة بين الشباب. وبينما يمكن لخدمات التوظيف العامة ذات الأداء الجيد وإعانات الأجور والتدريب أن تحفز أصحاب العمل على توظيف الشباب، فإن برامج التدريب المهني وبرامج التدريب على تنظيم المشاريع وبعض البرامج التدريبية الأخرى يمكنها أن تساعد في تعويض عدم تطابق المؤهلات والمهارات المطلوبة. كما يمكن للشراكات بين الحكومات ومنظمات الأعمال والمؤسسات التعليمية أن تكون مفيدة في تحديد الإجراء الأنسب الذي يجب اتخاذه على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز العمل اللائق للشباب. وأخيرا، يمكن تطوير نظم معلومات وتحليل سوق العمل لرصد أسواق العمل وتصميم وتنفيذ سياسات فعالة.

4 الحراك الاجتماعي وإدماج الشباب

من الناحية الاجتماعية، تعرف دول المنظمة ديناميكية وتغيرات سريعة بحيث أن عدد كبيرا من الشباب في كثير من هذه الدول يعانون من مستويات هائلة من التوتر بسبب محدودية الفرص المتاحة للحراك الاجتماعي وبسبب القيود المفروضة على المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويؤدي هذا الوضع في كثير من الحالات إلى الاحتقان الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي. ويبرز هذا القسم بعض القضايا الاجتماعية المتعلقة بالشباب في دول المنظمة، فيبدأ بالحراك الاجتماعي ثم ينتقل إلى الإدماج الاجتماعي واعتماد الشباب على التبغ والكحول والمخدرات والتكنولوجيا قبل الاختتام بمسألة هجرة الشباب.

1.4 الحراك الاجتماعي للشباب

الحراك الاجتماعي هو حركة الناس بين الطبقات الاجتماعية في المجتمع. ويمكن تقييم الحراك الاجتماعي باستخدام مؤشرات الحراك التعليمي والمهني وحراك الأجور ودخل الأسرة، غير أن هذه المؤشرات تستند على مجموعات بيانات محددة للغاية وهي غير متاحة لدول المنظمة. ويرتبط الحراك الاجتماعي بعدم المساواة. فالدول التي تعاني من عدم المساواة في الدخل بشكل كبير تميل إلى حراك اجتماعي أقل كما يكشف عنه الشكل 15. وتنص منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) على أن ارتفاع عدم المساواة في الدخل "يمكنه خنق الحراك الاجتماعي الصاعد مما يجعل من الصعب على الموهوبين والعاملين الجادين الحصول على المكافآت التي يستحقونها."

الشكل 15: العلاقة بين تفاوت الدخل والحراك الاجتماعي

المصدر: Greenstone وآخرون (2013).

وكما هو مبين في الشكل 16، تعاني دول المنظمة، كمجموعة، من مشكلة عدم المساواة بشكل حاد بحيث يحرم الناس من الوصول إلى فرص متكافئة. ويبين الشكل أن دول المنظمة أسوأ حالا من كافة مجموعات الدول الأخرى عندما يتعلق الأمر بتكافؤ الفرص. وتسجل دول المنظمة متوسط يبلغ 4.2 درجات على مقياس تكافؤ الفرص (علما أن عشرة هي أعلى درجة ممكنة) في حين أن الدول النامية الأخرى تسجل 5.3 والدول المتقدمة 8.6 علما أن المعدل العالمي هو 5.1. وبدون معالجة مشكلة عدم المساواة في دول المنظمة فإنه سوف يكون من الصعب جدا زيادة الحراك الاجتماعي. ومع ذلك، ينبغي لدول المنظمة أن تكون حذرة بخصوص تدابير السياسة العامة المتخذة للحد من عدم المساواة وزيادة الحراك الاجتماعي حتى لا يكون لها تأثير سلبي على الكفاءة والنمو على المدى الطويل.

الشكل 16: تكافؤ الفرص

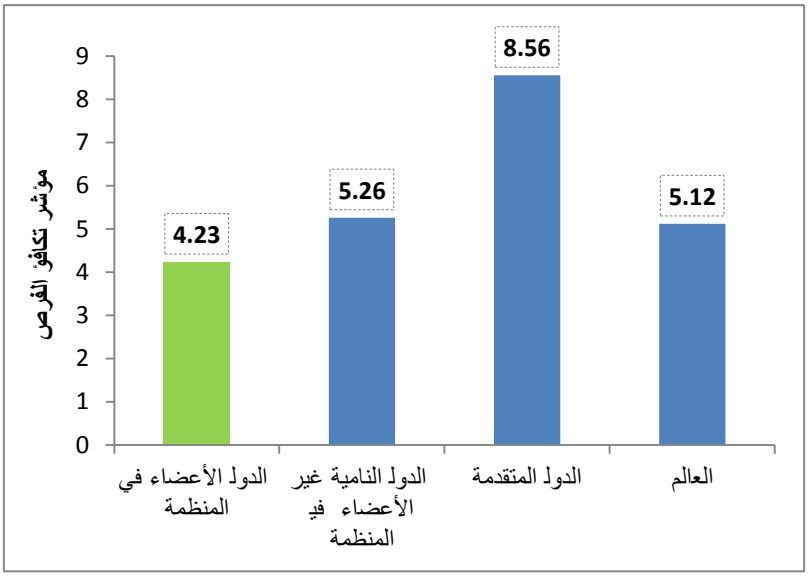

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس مؤشر التحول (2016BTI). البيانات متاحة ل 128دولة منها 47 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ما الذي ينبغي القيام به لتحسين الحراك الاجتماعي في دول المنظمة؟ إن العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح الفرد تشمل القدرات القابلة للتوريث وكذلك الخصائص البيئية. والعوامل مثل المعايير الاجتماعية وأخلاقيات العمل ليست ذات صلة مباشرة بقضايا السياسة، ولكن العوامل التي تؤثر في تكوين رأس المال البشري من خلال مختلف برامج الدعم العام في التعليم تعد حاسمة للغاية من وجهة نظر السياسة (2011، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ونظرا للروابط المباشرة بين تنمية رأس المال البشري ونمو إنتاجية العمل، يعد توفير فرص متساوية لإنجاز تعليمي عنصرا هاما لتعزيز الحراك الاجتماعي في دول المنظمة .

وتشير الدراسات التجريبية حول الحراك إلى أن نقل الوضع الاقتصادي عبر الأجيال هو أعلى في الدول النامية مما هو عليه في الدول المتقدمة (مثال Solon، 2002). وهذا يدل على أن الحراك الاجتماعي في دولة ما سيزيد مع التنمية الاقتصادية وتحسين النظام التعليمي. ولكن مع ذلك، تبرز الأدلة من منطقة الشرق الأوسط إلى أن الأمر قد لا يكون كذلك دائما. فقد وثق Binzel (2011) تغيرات عميقة في الحراك التعليمي والاقتصادي بين الأجيال في مصر من خلال توفير دليل كمي واقتصادي جزئي على تراجع الحراك الاجتماعي بين الشباب المتعلمين في مصر.

ومن بين التفسيرات المعقولة لزيادة التحصيل العلمي وقلة الحراك الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط قد يكون الاختلال الحاصل في سوق العمل. فأسواق العمل في الشرق الأوسط تتميز بهيمنة القطاع العام وقطاع خاص عالي التنظيم الأمر الذي يحد من قدرة سوق العمل على استيعاب مواهب جديدة والاستفادة من مهاراتهم (Binzel، 2011). وعندما لا تترجم الزيادة في التحصيل العلمي إلى نتائج اقتصادية متطابقة، فإن الجيل الجديد سوف يكون ملزما ببيئة تحددها الخلفية الأبوية. ولا ينبغي أن يكون الأمر مفاجئا إذا ما عبر الشباب عن استيائهم بطريقة أو بأخرى عندما لا يحدث المتعلمون منهم تغييرا كبيرا في وضعهم الاجتماعي على الرغم من استثماراتهم الضخمة في التعليم.

ومن أجل تحسين المساواة والحراك الاجتماعي، ينبغي اتخاذ إجراءات ليس فقط خلال الانتقال من المدرسة إلى العمل ولكن ينبغي أن تبدأ الجهود في السنوات الأولى من حياة الفرد ومتابعتها طوال حياته كما هو الحال مؤخرا في حكومة المملكة المتحدة. وتشير الأدبيات إلى أن الأطفال من البيئات الأكثر فقرا الذين أظهروا علامات مبكرة لقدرات عالية عادة ما يتراجعون في المستوى مقارنة مع الأطفال الأكثر حظا الذين لم يظهروا أداء جيدا (Feinstein، 2003). و بشكل عام، يكون الأطفال الأكثر فقرا أقل وزنا عند الولادة وتكون ظروفهم الصحية

والسلوكية ضعيفة وكذلك انخفاض في التنمية الشخصية والاجتماعية والعاطفية. ولذلك، فإن التدخل المبكر أمر حاسم لضمان تكافؤ الفرص لاستيفاء إمكانات الشعب الحقيقية.

وخلال سنوات الدراسة، يطور الأطفال المهارات والمؤهلات والتطلعات التي تشكل عاملا حاسما في تحديد مسارات حياتهم في المستقبل. وخلال هذه الفترة يمكن أن تظهر ثغرات كبيرة في التحصيل العلمي ومنجزات الأطفال وتتسع بسبب خلفيات متنوعة. وخلال مرحلة الانتقال إلى العمل، يخفق الكثير من الشباب في تحقيق إمكاناتهم مع انسحاب البعض تماما من التعليم والعمل والتدريب. ويمكن للشباب غير المشاركين في التعليم والعمل والتدريب (NEET) أن يتعرضوا لآثار سلبية طويلة الأجل في وضعهم الاجتماعي. وفي سوق العمل، يميل الناس إلى الارتقاء نحو وظائف أفضل مع أرباح أفضل كلما أصبحوا أكثر خبرة. ومع ذلك، فإن بعض الشباب، ولا سيما الأقل مهارة، لديهم فرصة ضئيلة للتقدم ويمنحون القليل من الفرص الثانية للنجاح من خلال تعلم مهارات جديدة. وتواجه النساء والشباب ذوي المهارات الضعيفة على وجه الخصوص تحديا خاصا في العثور على وظيفة أو الحصول على رواتب تنافسية خلال حياتهم العملية (حكومة المملكة المتحدة، 2011).

ومن هذا المنظور، لتحسين الحراك الاجتماعي في دول المنظمة، ينبغي تطوير مقاربة شاملة تضم كل المراحل المهمة التي يواكبها الفرد بدءا من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم ومن التعليم العالي إلى مرحلة الانتقال إلى العمل والتقدم في سوق العمل. وهذا يتطلب إيلاء الاهتمام والقيام بإجراءات من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. فينبغي لحكومات المنظمة ضمان المساواة في الحصول على الفرص ويجب على منظمات المجتمع المدني دعم الفئات المحرومة للنجاح وعلى مؤسسات التعليم مراعاة الخلفيات المتنوعة للطلاب في جهودهم الرامية إلى الحصول على تعليم جيد، كما ينبغي أيضا لممثلي سوق العمل أن يكونوا مرنين في منح فرصة ثانية لأولئك الذين يفشلون في التكيف مع بيئة العمل.

2.4 إشراك الشباب في المجتمع

إن الادماج الاجتماعي هو عملية يكتسب بموجبها أفراد أو مجتمعات بأكملها الفرص والموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لمجتمعاتهم. وفي الوقت الذي تركز فيه معظم الأدبيات على البعد الاقتصادي لإدماج الشباب، فنحن نعتقد بقوة أن هذا التركيز له بعد واحد لا ينطبق على وضع دول المنظمة، وبدلا من ذلك سننظر في الإدماج الاجتماعي للشباب من خلال كل من البعدين الاقتصادي والسياسي.

من ناحية البعد الاقتصادي، يعد أفضل تدبير وقائي ضد إقصاء الشباب هو زيادة مشاركتهم في التعليم والقوى العاملة وتوفير أقصى قدر من الفرص لصالحهم لتحقيق طموحاتهم لشراء منزل وإنشاء أسرة. ومع ذلك، فإن نسبة متزايدة من الشباب في دول المنظمة ليسوا قادرين على استيفاء تلك التطلعات. والسبب في ذلك يكمن في حقيقة أن 22.1% من الشباب في دول المنظمة يستثنون من التعليم والعمل والتدريب كما هو مبين في الشكل 17. ويعد معدل الشباب غير المشاركين في التعليم والعمل والتدريب (NEET) لدول المنظمة أعلى مما لوحظ في الدول النامية الأخرى (6.3%) والدول المتقدمة (7.1%) والعالم (11.8%).

ومع ذلك، فإن الشباب ليسوا مجموعة متجانسة. فضمن صفوف الشباب هناك مجموعات شديدة التأثر وتخضع للإقصاء الاجتماعي بشكل أكثر حدة مثل النساء. وكما يكشف عنه الشكل 18 فإن معدل NEET للشابات في دول المنظمة (31.4%) هو أكثر من ضعف ذلك بالنسبة للشبان (12.2%).

الشكل 17: الشباب غير المشاركين في التعليم والعمل والتدريب (NEET)، **2014**

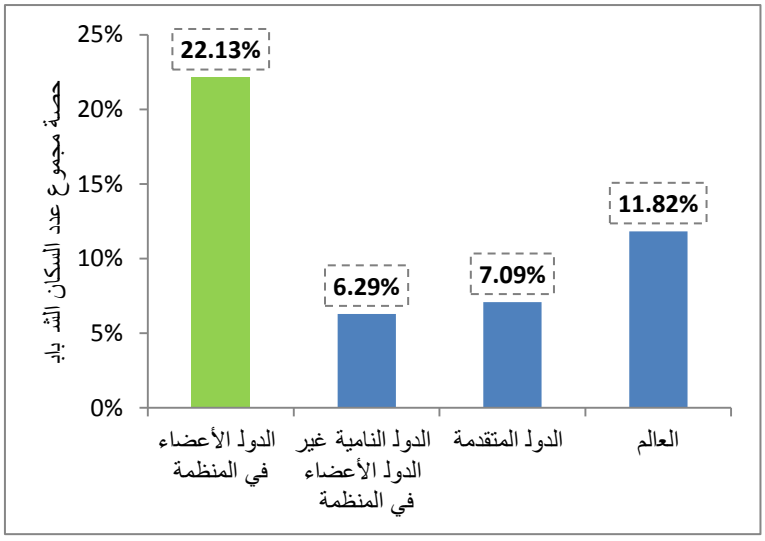

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس البنك الدولي باستخدام أحدث البيانات إلى حدود 2014. البيانات متاحة لما مجموعه 45 دولة منها 10 من الدول الأعضاء في المنظمة (2014).

الشكل 18: شباب دول المنظمة غير المشاركين في التعليم والعمل والتدريب حسب النوع الاجتماعي، 2014

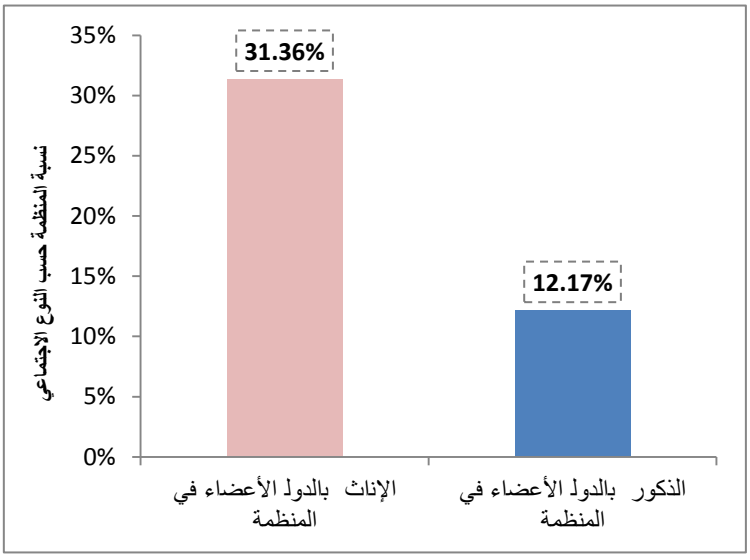

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس البنك الدولي باستخدام أحدث البيانات إلى حدود 2012. البيانات متاحة لما مجموعه 45 دولة منها 10 من الدول الأعضاء في المنظمة (2014).

والمجموعة الأخرى من الشباب الضعيفة والمعرضة للإقصاء هي الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية. فنسبة سكان دول المنظمة الذين يعيشون في المناطق الريفية تبلغ 45.9% (حسابات موظفي سيسريك لعام 2013 على أساس البنك الدولي) والشباب في هذه المناطق يعانون من ارتفاع مستويات الفقر وولوج أقل إلى: البنية التحتية المتعلقة بالتكنولوجيا والاتصالات وفرص التعليم وسوق العمل.

وبشكل عام، وكما هو مبين في الشكل 19، لا تزال المشاركة السياسية ضعيفة في الدول الأعضاء في المنظمة. وكمجموعة، سجلت دول المنظمة درجة منخفضة بلغت 4.38 من حيث مؤشر المشاركة السياسية (أعلى درجة ممكنة هي 10) في حين أن الدول النامية الأخرى سجلت 6.13 والدول المتقدمة 8.75 والمعدل العالمي هو 5.68. ويمكن ملاحظة نفس الأمر أيضا عند تقييم الإدماج السياسي والاجتماعي. فتسجل دول المنظمة أدنى درجة 4.24 على مؤشر الإدماج السياسي والاجتماعي، في حين أن الدول النامية الأخرى تسجل 5.29 والدول المتقدمة تسجل 7.84 والمعدل العالمي هو 5.09 (الشكل 20).

إن البعدين الاقتصادي والاجتماعي لإدماج الشباب في المجتمع مترابطين جدا. ولذلك، تنصح الحكومات بإدراك أهمية اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد لمعالجة مسألة إدماج الشباب في المجتمع. وعلى الصعيد الاقتصادي، يتعين على دول المنظمة تحسين ولوج الشباب إلى العمل والتعليم والتدريب. ويجب، على وجه الخصوص، منح الشباب الحاصلين على شهادة جامعية وغير المشاركين في التعليم والعمل والتدريب إمكانية

الولوج إلى برامج مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم واحتياجات سوق العمل. وعلى الجهة السياسية، ينبغي اتخاذ سياسات ومبادرات جديدة وموجهة نحو تمكين مشاركة أكبر للشباب في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية إعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يكون التحدي المتمثل في إدماج الشباب في المجتمع ملقى على عاتق الحكومات وحدها، بل يجب على الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والشباب أنفسهم أن يعملوا كشركاء عندما يتعلق الأمر بقضايا ذات الصلة بإدماج الشباب في المجتمع.

الشكل 20: الإدماج السياسي والاجتماعي

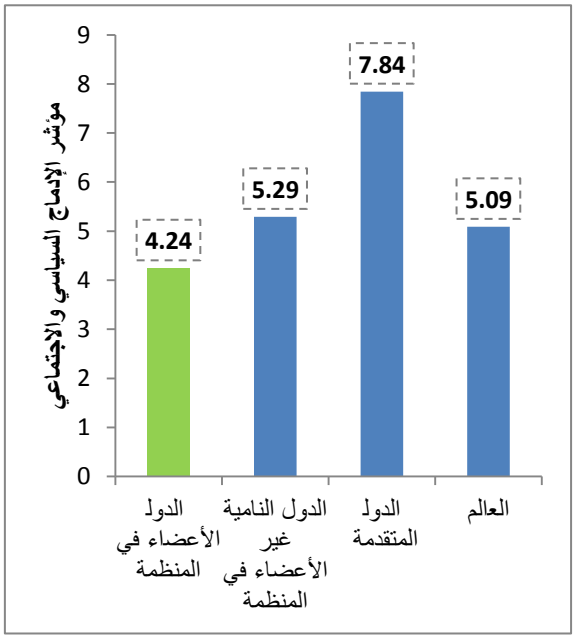

الشكل 19: المشاركة السياسية

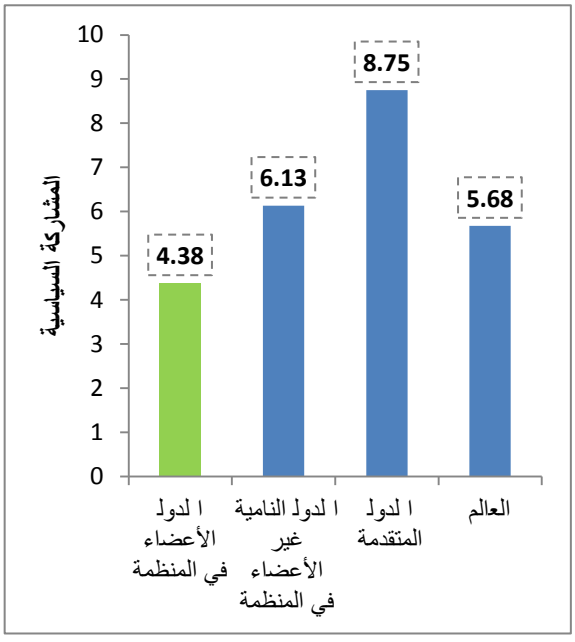

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس مؤشر التحول BTI 2014. البيانات متاحة لما مجموعه 128 دولة منها 47 من الدول الأعضاء بالمنظمة

3.4 اعتماد الشباب على التبغ والكحول والمخدرات والتكنولوجيا

التبغ

تشمل العواقب الصحية للتدخين على المدى القصير، فيما بين الشباب، أمراض تنفسية وغير تنفسية والإدمان على النيكوتين والمخاطر المرتبطة باستعمال المخدرات الأخرى. وتتضاعف العواقب الصحية لتدخين الشباب على المدى الطويل كون أن معظم الشباب الذين يدخنون بانتظام يستمرون في التدخين طوال الفترة التي تلي مرحلة الشباب (مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، 1994). ويبلغ معدل استخدام منتجات التبغ بين الشباب في دول المنظمة 14.7%، وهي نسبة أقل قليلا من المتوسط العالمي 14.3% (حسابات موظفي سيسريك لعام 2010 استنادا إلى إحصاءات منظمة الصحة العالمية). ولا يعد وباء تعاطي منتجات التبغ بين الشباب متجانسا في جميع دول المنظمة بحيث تسجل بعض الدول معدلات تنذر بالخطر كما هو مبين في الشكل 21. وقد كافحت الدول الأعضاء في المنظمة بشدة، على مر السنين، واتخذت مبادرات تشريعية وإدارية مختلفة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية

بشأن مكافحة التبغ (WHO-FCTC). واعتبارا من سبتمبر 2013، وقعت 53 دولة عضوا في المنظمة على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية. ومن أصل 41 دولة عضوا تمتلك 35 دولة، والتي تتوفر حولها البيانات، على تشريعات شاملة لمكافحة استخدام التبغ و47 من أصل 56 عضوا مع بيانات متاحة تتوفر على وكالة وطنية لمكافحة التبغ (مركز أنقرة، 2013a).

وعلى الرغم من المذكور أعلاه، فلا يزال هناك طريق طويل يتعين على دول المنظمة أن تقطعه في مكافحة استخدام منتجات التبغ من قبل عامة السكان ككل والشباب على وجه الخصوص كما يتضح في وضع تنفيذ تدابير برنامج السياسات الست «MPOWER»[1] في دول المنظمة. ويكشف الشكل 22 على أن 16% فقط من دول المنظمة هي التي تتوفر على سياسات متكاملة لرصد تعاطي التبغ والوقاية منه. و21.4% فقط منها تتوفر على سياسات متكاملة لحماية الناس من دخان التبغ. ومجرد 8.9% منها لديها سياسات متكاملة لعرض المساعدة على الإقلاع عن تعاطي التبغ و16.1% فقط منها تتوفر على سياسات متكاملة لتحذير الناس بشأن أخطار التبغ.

الشكل 21: دول المنظمة الخمس ذات أعلى معدلات استعمال منتجات التبغ بين الشباب، 2010

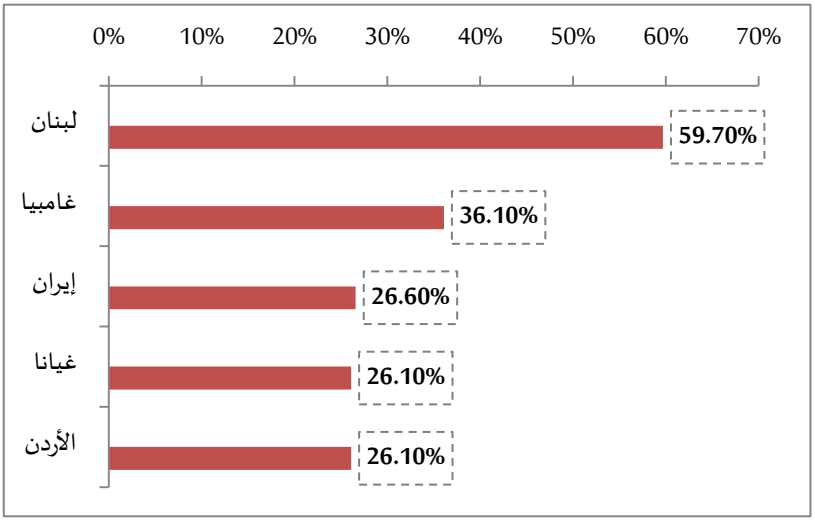

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس منظمة الصحة العالمية

[1] برنامج السياسات الست هو مجموعة تدابير وضعته منظمة الصحة العالمية للمساعدة على تنفيذ تدابير ناجعة على المستوى القطري ترمي إلى الحد من الطلب على التبغ.

الشكل 22: وضع تنفيذ تدابير برنامج السياسات الست في دول المنظمة (2014)

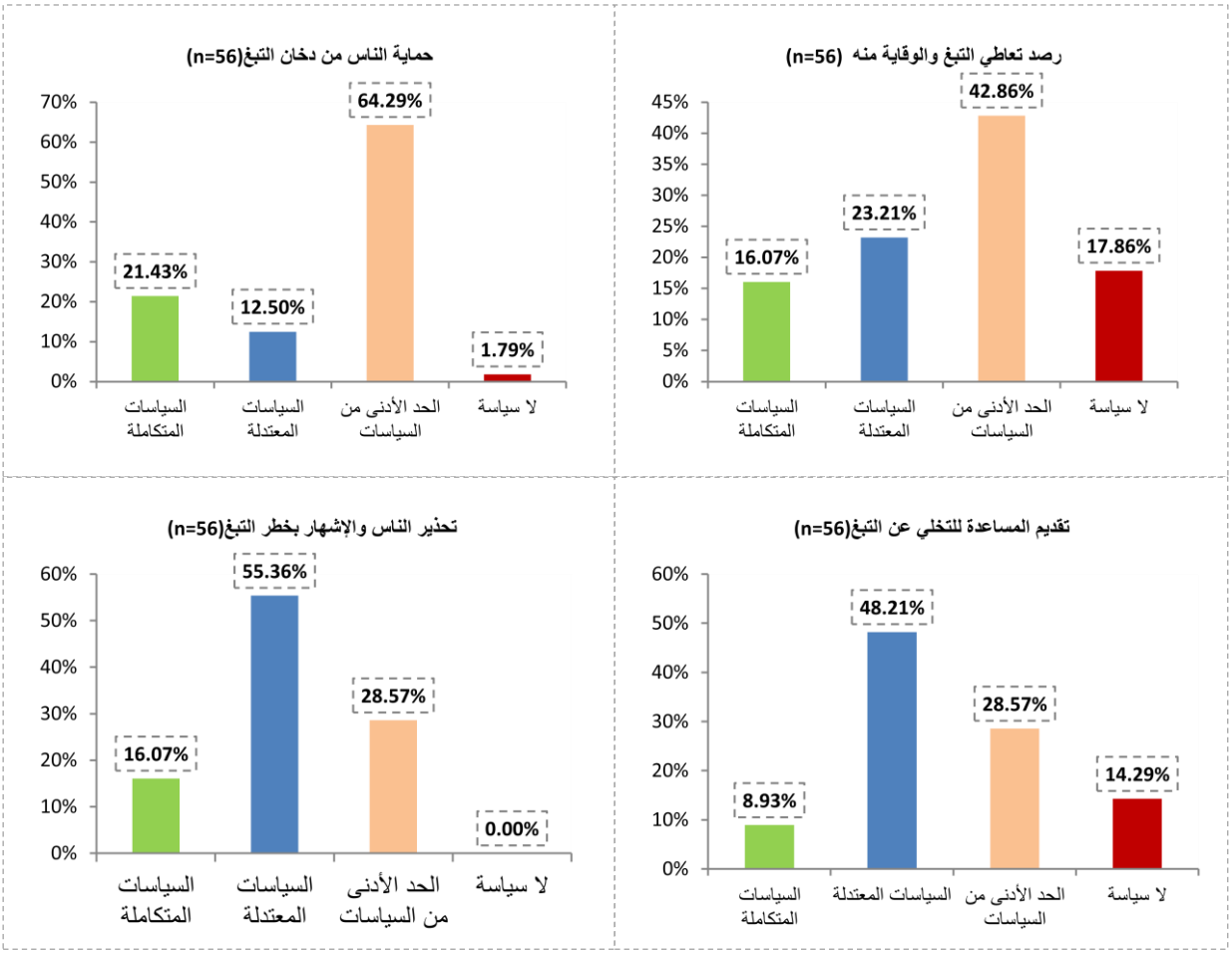

المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية عن وباء التبغ العالمي، 2014

الكحول

هناك بيانات محدودة جدا حول استهلاك الكحول بين الشباب في دول المنظمة بحيث تتوفر دراسات استقصائية وطنية بشأن استهلاك الكحول من طرف الشباب في 26.1% فقط من دول المنظمة بالمقارنة مع 67% في الدول النامية الأخرى و 100% في الدول المتقدمة (انظر الشكل 23). ومع ذلك، يمكننا أن نفترض أن معدل استهلاك الكحول بين الشباب في دول المنظمة منخفض مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. والسبب وراء افتراضنا هو كون أن استهلاك الكحول في الدول الإسلامية يعتبر انحرافا عن تعاليم القرآن الكريم والإسلام وأنه يرتبط بشكل قوي بوصمة عار اجتماعية سلبية. وافتراضنا تدعمه النتائج التي توصلت إليها منظمة الصحة العالمية والتي تنص على أن "الاستهلاك هو الأعلى في دول أوروبا الشرقية حيث يتراوح إجمالي استهلاك البالغين لكل فرد بين 15 و 21 لترا سنويا، في حين أن أدنى مستوياته تسجلها دول شمال أفريقيا وشرق المتوسط وجنوب وسط آسيا وجنوب شرق آسيا والجزر الاندونيسية حيث غالبية السكان تمتنع عنه (منظمة الصحة العالمية، 2010)".

المخدرات

الشكل 23: استطلاعات وطنية حول استهلاك الشباب للكحول، 2012

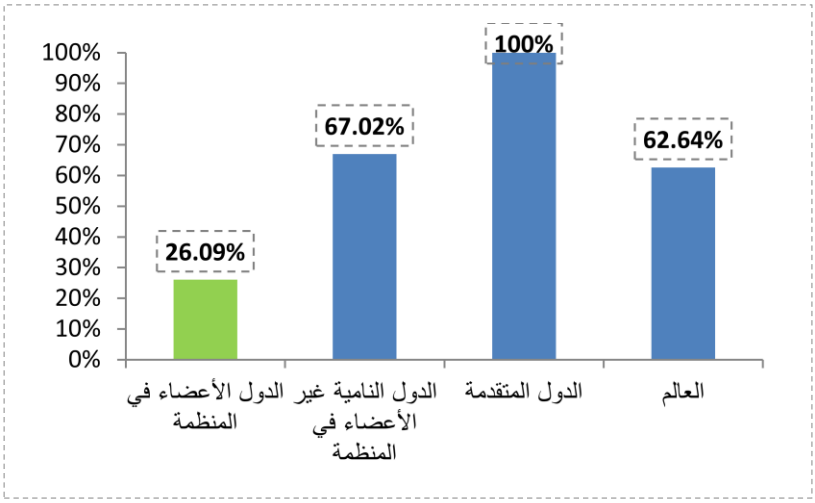

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس منظمة الصحة العالمية. البيانات متوفرة لما مجموعه 172 دولة منها 46 من الدول الأعضاء في المنظمة

وللأسباب الدينية والاجتماعية المذكورة أعلاه، يعتبر استخدام المخدرات غير المشروعة بين الشباب في دول المنظمة محدودا بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى كما هو موضح في الشكل 24. وعلى الرغم من ذلك، يجب على دول المنظمة أن تبقى يقظة بخصوص استهلاك الكحول و استخدام المخدرات بين الشباب. فمعظم دول المنظمة تتميز بديناميكية وتغيرات سريعة مع عدد كبير من الشباب الذين يعانون من مستويات ضغط عالية. وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى زيادة استهلاك الكحول وتعاطي المخدرات بين الشباب. وقلقنا ليس في غير محله بحيث تدعمه قصة ترامادول في مصر وقطاع غزة (Fawzui، 2011) وقصة البونزاي (Bonzai) في تركيا. ولهذا السبب فإن دول المنظمة توصى باتخاذ التدابير اللازمة للحد من الطلب على المخدرات والحد من العرض ومكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع في مكافحة المخدرات.

التكنولوجيا

في الوقت الذي يمكن لأدوات التكنولوجيا الجديدة (أي الإنترنت والهواتف الذكية والحواسب اللوحية) أن تتيح للشباب فرصا للتعلم والتواصل والترفيه وتنمية المهارات، فهي في الوقت ذاته قد تؤدي كذلك إلى إدمان التكنولوجيا الذي هو إكراه معتاد للانخراط في مجال استخدام التكنولوجيا بدلا من معالجة مشاكل الحياة (Young & de Abreu، 2010). وقد ربط بعض الباحثين الاستخدام المفرط لهذه الأدوات التكنولوجية الجديدة بالإدمان لأن العديد من السلوكيات تشبه السلوك المرتبط بالمخدرات وتعاطي الكحول (Byun et al.، 2008).

تتوفر دول المنظمة على القليل من الدراسات فيما يتعلق بإدمان الشباب على التكنولوجيا ولكنها تلقي بعض الضوء على هذه القضية. وقد توصلت إحدى هذه الدراسات إلى أن الشباب في الإمارات العربية المتحدة يقضي 9.9 ساعات في المتوسط يوميا مع وسائل الإعلام - أكثر مما يقضون في نومهم. ووجدت الدراسة نفسها أن الشباب الإماراتي يقضي الكثير من الوقت على شبكة الانترنت كما هو الحال في الأنشطة المشتركة لقراءة المجلات والصحف والكتب (Walters et al.، 2005). كما خلصت دراسة أخرى إلى أن 40% من الشباب الإماراتي هم من المدمنين على استخدام التكنولوجيا بقضاء ما يقرب من 10 ساعات في اليوم على وسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها (Hashem & Smith ، 2010).

ويبقى التحدي الذي تشكله هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة بالنسبة لدول المنظمة هو ضمان استخدامها من طرف الشباب على نحو مسؤول ومثمر. وهذا ما يتطلب من القيادات التعليمية وأولياء الأمور النظر في إمكانية استخدام وإساءة استخدام هذه الوسائل وتوفير بنية واضحة المعالم لاعتماد التكنولوجيا من قبل الشباب في المنظمة التي من شأنها أن تؤدي إلى عادات صحية متعلقة بالتكنولوجيا.

4.4 هجرة الشباب

في حدود علمنا، ليست هناك أية دراسات توثق لهجرة الشباب في دول المنظمة. وعلى الرغم من وجود شح في الأدبيات المتعلقة بهجرة الشباب بشكل عام، فإن تقرير الشباب العالمي للأمم المتحدة (2013) ينص على أن "المهاجرون الشباب يشكلون نسبة كبيرة نسبيا من السكان المهاجرين بشكل عام." وبناء على ذلك، يمكن استخدام مجموع إحصاءات الهجرة كتقدير تقريبي لإحصائيات هجرة الشباب.

ويقدر سيسريك (2013b) بأن عدد المهاجرين الدوليين في المنظمة سيصل إلى 60 مليون في عام 2015. وهذا رقم كبير ويمكن تفسيره عبر نموذج "الدفع - السحب - التسهيل" المقترح من قبل سيسريك (2014a). فعوامل الدفع هي العوامل التي تدفع الناس للخروج من بلدهم الأصلي وعوامل السحب هي العوامل التي تجذب الناس إلى البلد المقصود وعوامل التسهيل هي العوامل التي تسهل عملية الهجرة من بلد المنشأ إلى البلد المقصود. ونقص إشراك شباب المنظمة في المجتمع هو واحد من عوامل الدفع الرئيسية (انظر القسم 2.4). وتشمل عوامل الدفع الأخرى: انخفاض الأجور والبطالة والبطالة المقنعة وظروف العمل السيئة وعدم الاستقرار السياسي (مثل الحروب الأهلية في سوريا والعراق وجنوب وغرب السودان وأفغانستان وما إلى ذلك) وسوء الإدارة وانعدام الحرية والتمييز في التعيينات والفساد والفقر. وتشمل عوامل الجذب: زيادة الدخل وظروف عمل أفضل وآفاق عمل أفضل وارتفاع مستويات المعيشة والحرية والاستقرار السياسي. وتشمل عوامل التسهيل: العولمة التي زادت من حراك الناس عبر الحدود القطرية وتدويل المهن والأسواق المهنية مما أدى أيضا إلى زيادة في مستوى حراك الناس كما هو موثق في أعمال Carr وآخرون (2005) والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يؤثر على الشباب أكثر من عامة السكان بسبب اعتمادهم الكبير عليها (انظر الأدلة المقدمة في القسم 4.3.4). كما توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سهولة الوصول إلى المعلومات عن فرص العمل في الخارج وسهولة الوصول إلى الاتصالات الرخيصة (أي سكايب والواتساب والفايبر وما إلى ذلك). كما أن الشبكات الاجتماعية (مثل الفيسبوك) على وجه الخصوص تلعب دورا هاما في تشكيل عملية هجرة الشباب من خلال تسهيل هجرتهم الى الأماكن التي يقيم فيها أعضاء شبكة الاتصال الخاصة بهم.

وتعد آثار الهجرة جد معقدة ويصعب قياسها كميا كما أنها مسألة خاضعة للجدل. فالعديد من المقالات تزعم أن للهجرة آثار إيجابية على الدول المرسلة (انظر Commander وآخرون 2004، Docquier & Rapoport2012، و Gibson & McKenzie2011). وقد اعتمدت هذه المقالات في بناء ادعاءاتها على التسهيلات التي ترافق الهجرة عن طريق الحوالات إلى البلد المرسل والتي تخدم كدعم للاقتصاد وزيادة التجارة نتيجة لأنشطة الشتات والخبرات ومعرفة كيف جلبت من طرف المغتربين العائدين ولها تأثير إيجابي على تراكم رأس المال البشري بسبب كون الناس تسعى لتحقيق المستويات التعليمية العالية والاحتراف مع الأمل في الهجرة. وأفضل ما يمكن أن توصف به الأدبيات أعلاه حول فوائد الهجرة على الدول المرسلة هو كونها نظرية، مبنية على تحليل التوازن الجزئي الثابت أو الأدلة القولية (انظر سيسريك 2014a لمناقشة مفصلة حول هذه المسألة).

والشباب الذين تركهم آباؤهم المهاجرين في البلاد الأصل هم أشد تأثرا من الهجرة. فأغلبية دول المنظمة تتميز بانتشار قيم تقليدية ومحافظة بحيث تعتبر الأسرة حجر الأساس في المجتمع. وتبقى مسؤولية إرشاد الشباب ملقاة على عاتق الأسر بحيث أن غياب أحد الوالدين له عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والنفسية والعاطفية للشباب وعلى انتقالهم إلى مرحلة النضج. وعلاوة على ذلك، يجب على الشباب المخلف من قبل الآباء المهاجرين أن يتحملوا المسؤوليات التي تولاها آبائهم في السابق. وهذا ينطبق بشكل خاص على كبار الأبناء والبنات، وهذه المسؤوليات قد تأثر على الأداء الأكاديمي للشباب وفي الحالات القصوى قد تدفع إلى مغادرتهم للتمدرس.

ولمعالجة آثار الهجرة على الشباب، يتعين على دول المنظمة النظر في عوامل الدفع والجذب التي تم وصفها مسبقا في هذا القسم. وبما أن الهجرة هي حقيقة من حقائق الحياة على مر التاريخ البشري وسوف تستمر كذلك، فإنه يجب على دول المنظمة خلق سبل يمكن من خلالها جعل الشباب الذين هاجروا بالفعل أو الذين سيفعلون مستقبلا المشاركة في تنمية بلدهم أثناء وجودهم في الخارج. وفي هذا الصدد، تبرز ثلاثة آليات هي: أولا، تحتاج دول المنظمة إلى إنشاء شبكات الشتات بهدف تأمين الاتصالات الفعالة وتبادل الأفكار بين المهاجرين ونظرائهم في بلدهم، وهذا بدوره سيضمن مساهمة المهاجرين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير بلدانهم. ثانيا، تحتاج دول المنظمة إلى تشجيع نقل المعرفة والخبرة التي يمتلكها المهاجرون. ثالثا، تحتاج دول المنظمة إلى تطوير الشراكة التجارية مع مشاركة من المهاجرين ونظرائهم في الوطن. والهدف من هذه الشراكات التجارية هو تعظيم الفوائد من وجود شتات مترابط بشكل جيد بخصوص فرص التجارة والأعمال لبلد المنشأ. أما بالنسبة للشباب الذين تركهم الآباء المهاجرين، فإنه يتعين على دول المنظمة تصنيفهم على أنهم "مجموعة ضعيفة وعرضة للخطر" وتطوير البرامج التي تستهدفهم على مستوى المدرسة والمجتمع المحلي بهدف توجيههم وضمان نجاحهم الأكاديمي.

الشكل 24: استخدام المخدرات بين الشباب (نسبة المستخدمين الدائمين، 2014 أو أحدث البيانات)

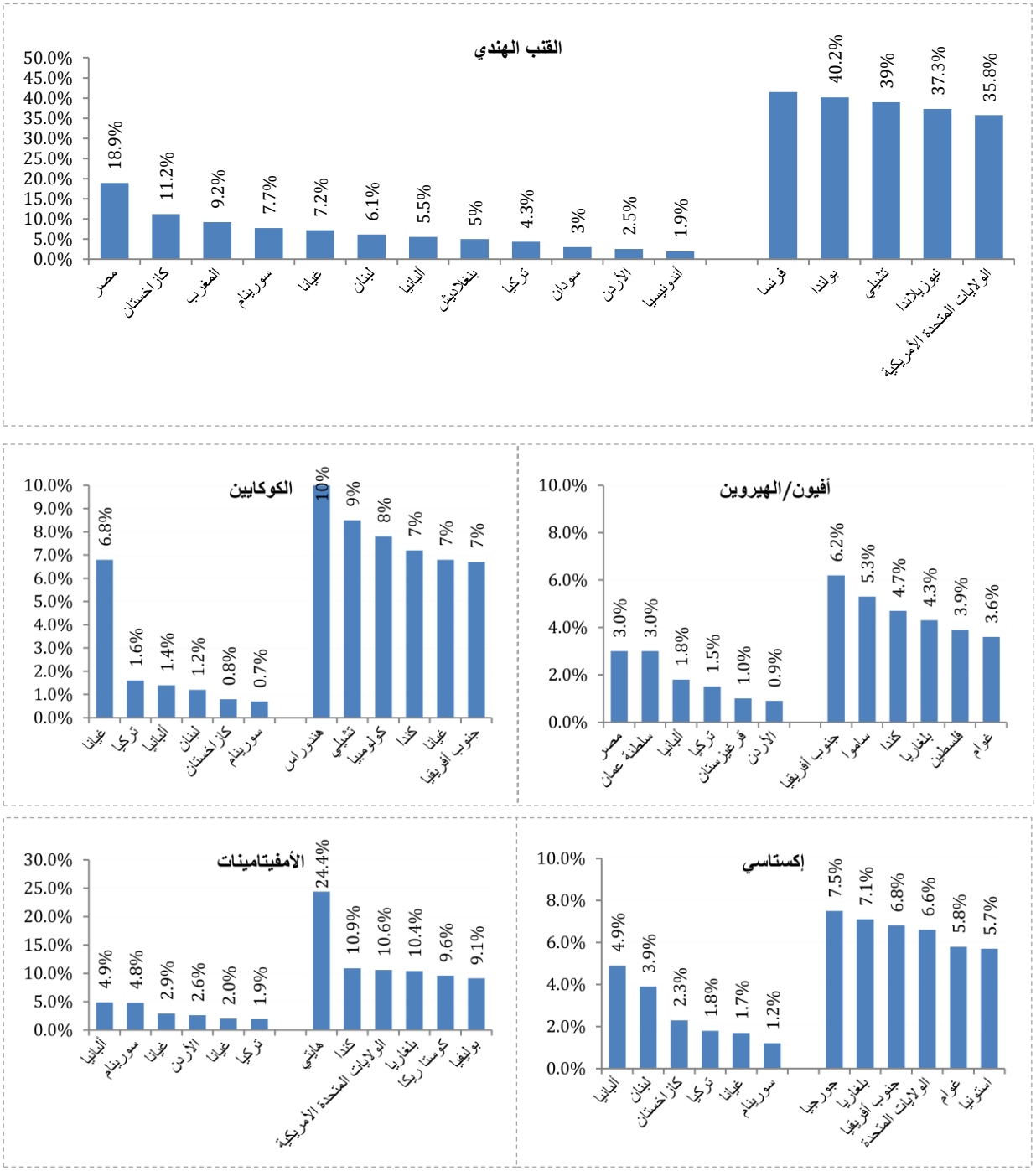

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية

5 الشباب والصحة النفسية

الشباب هم أكثر عرضة لمجموعة من الظروف الصحية النفسية عند الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد (Kessler وآخرون ، 2005)، وهذه الظروف الصحية النفسية تؤثر سلبا على تنمية الشباب وجودة حياتهم وقدرتهم على المشاركة الكاملة في مجتمعاتهم (Fisher وde Mello ، 2011). ولهذا السبب فإنه من المهم جدا أن يقوم صناع القرار في دول المنظمة بتطوير السياسات والتشريعات والخطط لتحسين وضع الصحة النفسية وتخصيص الموارد اللازمة لإنشاء مرافق خاصة بها وبناء قدرات الموارد البشرية في هذا المجال وتوفير خدمات الصحة النفسية للشباب الذين هم في أمس الحاجة إليها. وتمثل الأقسام الفرعية التالية الحالة الراهنة للسياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في دول المنظمة وتناقش العوامل التي تؤثر على الصحة النفسية للشباب فيها.

1.5 وضع السياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية

سياسات وتشريعات وخطط الصحة النفسية

تتوفر 58% من دول المنظمة على سياسات الصحة النفسية. وهذه النسبة مماثلة لتلك المتعلقة بالدول النامية الأخرى (58.5%) ولكنها أقل بكثير من الدول المتقدمة حيث 100% من الدول تتوفر على سياسات للصحة النفسية (انظر الشكل 25). وبالمثل، تتوفر تشريعات حول الصحة النفسية في 51% من دول المنظمة مقارنة ب53.7% في الدول النامية الأخرى و 100% في الدول المتقدمة (انظر الشكل 26). ومن حيث توافر خطط الصحة النفسية، فإن 72% من دول المنظمة تتوفر عليها مقارنة مع 65.3% من الدول النامية الأخرى و 100% من الدول المتقدمة (انظر الشكل 27). وتشير هذه الأرقام إلى أن لدول المنظمة مجال كبير لتحسين حالة الصحة النفسية. وفي هذا الصدد يمكن للمنظمة أن تلعب دورا هاما في الدعوة لضمان قيام الدول الأعضاء في المنظمة التي لا تتوفر على سياسات أو تشريعات أو خطط للصحة النفسية بتطوير واحدة منها.

2.1.5 مرافق الصحة النفسية

يبين الشكل 28 توافر العيادات الخارجية للصحة النفسية ومرافق العلاج اليومي للصحة النفسية ومرافق الرعاية الداخلية ومستشفيات الأمراض النفسية في الدول الأعضاء في المنظمة عن طريق المقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. ومن الواضح من الشكل 28 أن هناك نقص كبير في مرافق الصحة النفسية في دول المنظمة بحيث أنها لا تتخلف فقط وراء الدول المتقدمة في هذا المجال الهام، ولكنها أيضا لا تزال متخلفة بشكل كبير وراء الدول النامية الأخرى.

3.1.5 الموارد البشرية المتعلقة بالصحة النفسية

يعرض الشكل 29 عدد الأطباء النفسيين والممرضين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في قطاع الصحة النفسية في. وفيما عدا الأخصائيين الاجتماعيين، فإن عدد الموظفين المهنيين في الصحة النفسية في دول المنظمة هو أقل بكثير منه في الدول المتقدمة وأقل بشكل مهول عن العدد في الدول النامية الأخرى.

الشكل 25: توافر سياسات الصحة النفسية

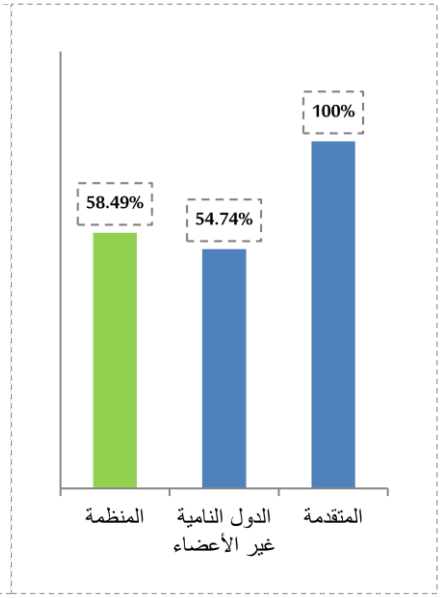

الشكل 26: توافر تشريعات الصحة النفسية

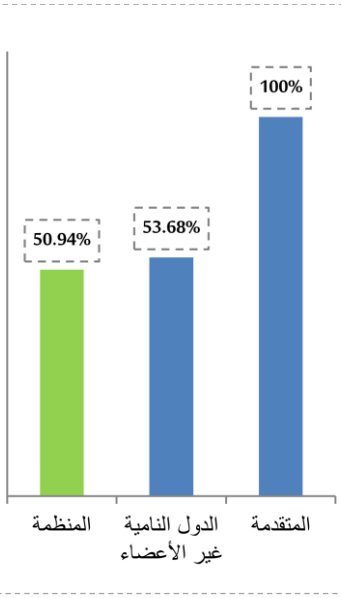

الشكل 27: توافر خطط الصحة النفسية

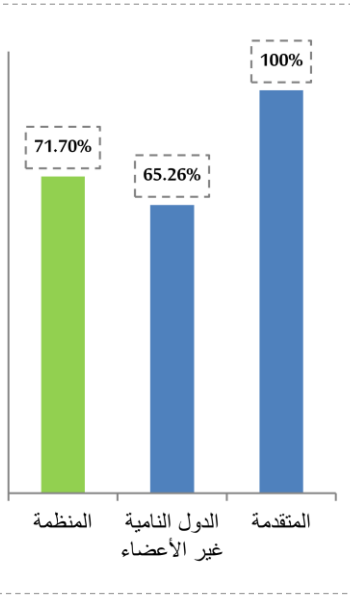

المصدر: منظمة الصحة العالمية 2011. البيانات متاحة لما مجموعه 179 دولة منها 53 دولة عضوا بالمنظمة

4.1.5 خدمات الصحة النفسية

يمكن وصف امتداد خدمات الصحة النفسية لضحايا العنف في الدول الأعضاء في المنظمة بأنه "واسع النطاق" في 38% فقط منها في حين أنه محدود في 44% من دول المنظمة و18 % من هذه الأخيرة لا تقدم أي خدمات على الإطلاق. وهذه النسب تقارن بشكل ضعيف مع كل من الدول المتقدمة والنامية الأخرى كما يكشف عنه الشكل 30.

2.5 الصحة النفسية للشباب

تساهم الحالة الهشة للسياسات والمرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في دول المنظمة، كما وضحه القسم السابق، في تقليل فرصة الشباب في إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي. وهذا بدوره يؤدي إلى مخاطر سلوكية مثل تعاطي المخدرات والسلوكات الخطرة والعنف (Patelوآخرون، 2007). والنتيجة هي أن نسبة عالية من الشباب الذين يعانون من مشاكل الصحة النفسية ينتهي بهم المطاف إلى خرق القانون ليجدوا أنفسهم في السجن. وفي واقع الأمر، إن الغالبية العظمى من الجانحين الشباب تعاني من شكل من أشكال الصحة النفسية (Glaserوآخرون، 2001).

ولأسباب ثقافية، يميل العديد من الشباب في دول المنظمة إلى التعبير عن مشاكلهم النفسية عبر أعراض جسدية وليس بوصفها مسألة نفسية. وهدفهم هو تجنب وصمة العار المرتبطة بالمرض النفسي. والشباب هم أكثر تأثرا بوصمة العار والشعور بالحرج وبالتالي يمتنعون عن طلب المساعدة وهذا بدوره يؤدي إلى عقبات كبيرة أمام تقديم خدمات الصحة النفسية للشباب. وعدم توفر ما يكفي من خدمات الصحة النفسية في دول المنظمة تجعل مسألة وصمة العار أسوأ. وفي مثل هذا الوضع، يتم تشكيل حلقة مفرغة؛ فوصمة العار تخلق الحواجز التي تحول دون تقديم الخدمات الصحية النفسية للشباب في حين أن عدم كفاية خدمات الصحة النفسية للشباب تضخم مشكلة وصمة العار.

الشكل :28 مرافق الصحة النفسية

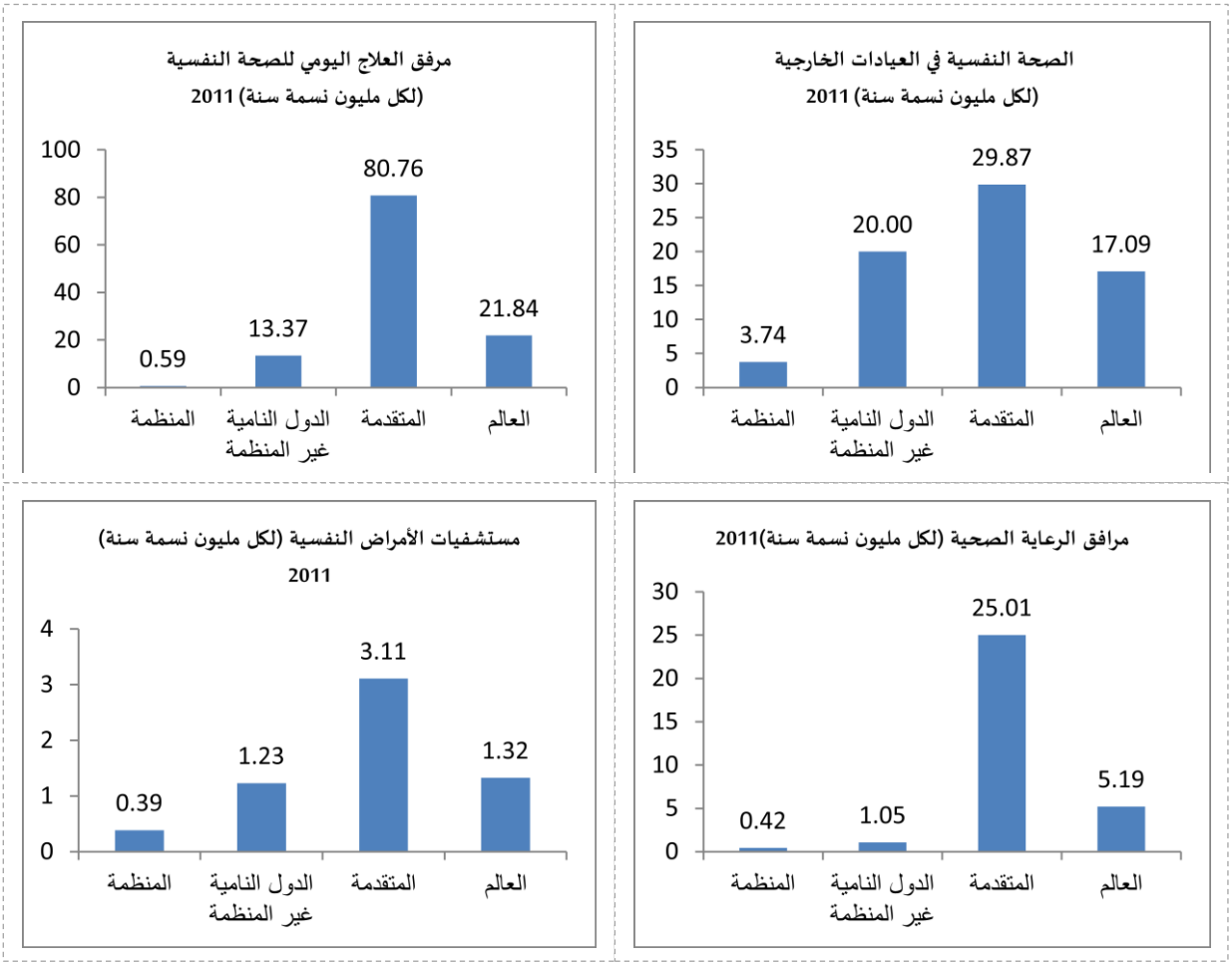

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس منظمة الصحة العالمية، 2011.

الشكل 29: الموارد البشرية للصحة النفسية

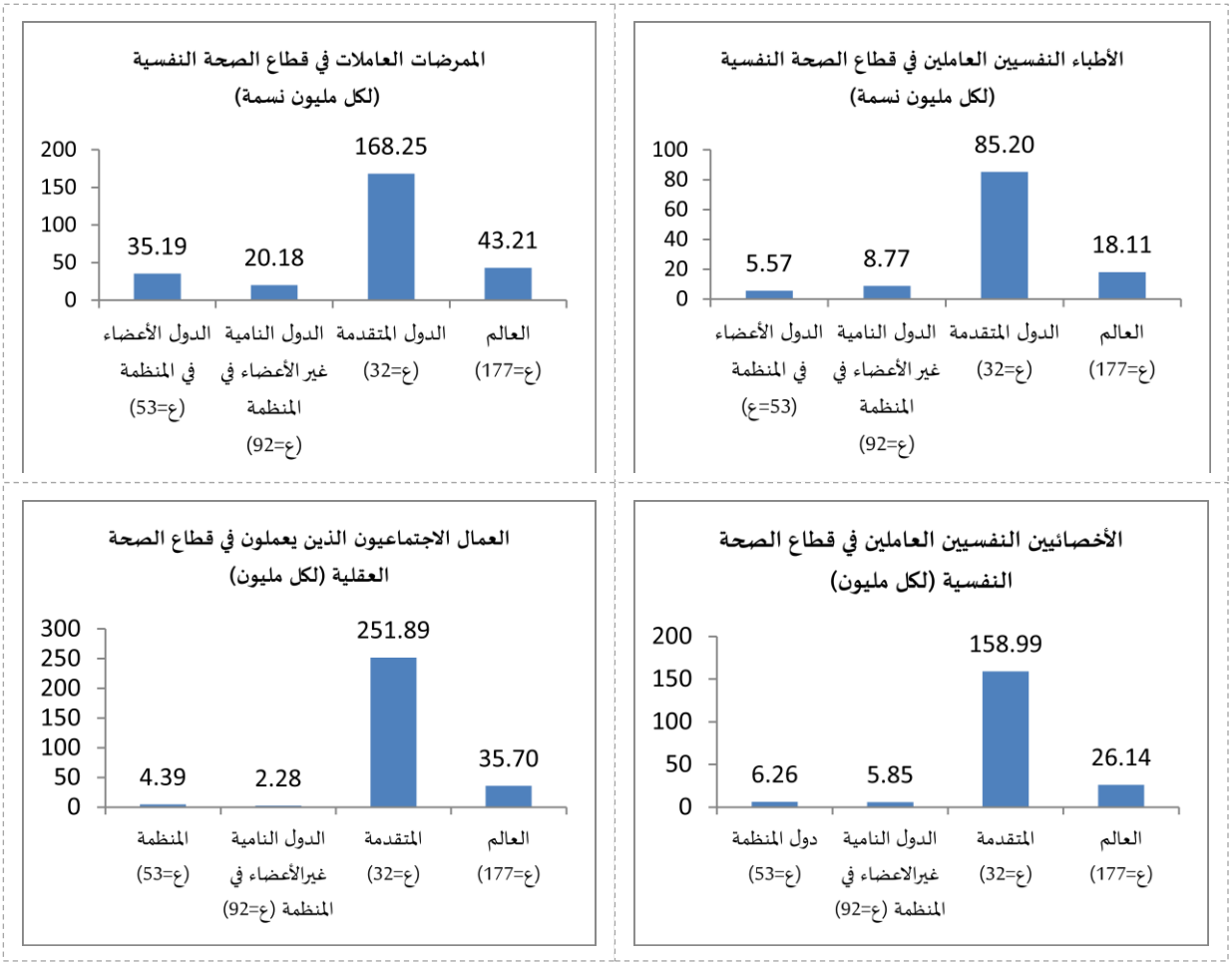

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس منظمة الصحة العالمية 2011.

وهناك عامل آخر يؤثر سلبا على الصحة النفسية للشباب في دول المنظمة وهو الحرب والصراع. ووفقا لمشروع تقرير الامن البشري (HSRP)، أمضت 53 دولة عضوا في المنظمة ما مجموعه 621 عاما في النزاعات أو 11.7 عاما لكل دولة خلال الفترة ما بين عامي 1946 و2005. ونتج عن هذه الصراعات ما يقرب من 3 ملايين من القتلى في دول المنظمة أو ما يعادل أكثر من 4600 في كل صراع. وهذا المعدل هو تقريبا نفسه بالنسبة ل 107 من الدول غير الأعضاء بالمنظمة خلال 11 عاما من الصراع (سيسرك، b2014). ويبقى التعرض للحرب والصراع واحدا من أكبر عوامل خطر التعرض لاضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) والظروف الصحية النفسية الأخرى بين المراهقين (Attanayake وآخرون، 2009؛ Barenbaum وآخرون، 2004). وقد تراوحت نسبة حدوث اضطراب ما بعد الصدمة بين الأطفال والمراهقين المتأثرين بالنزاع (بما في ذلك اللاجئين والنازحين) من 25 في المائة إلى 75 في المائة عبر دراسات (Dyregrov و Yule، 2006). وعلاوة على ذلك، وفي حالات النزاع، غالبا ما تكون معدلات المرض والوفيات بين الأطفال والمراهقين أعلى بشكل كبير مقارنة مع الكبار (Attanayake وآخرون،2009؛ Bellamy، 2005).

وعلى الجانب الإيجابي، تستفيد دول المنظمة من عامل مهم وهو الإسلام. فغالبية الناس فيها تعتبر نفسها متدينة وهي حقيقة أبرزتها نتائج استطلاع غالوب لسنة 2010 حيث يعتبر فيها نحو 90 في المئة من البالغين المقيمين في الدول الأعضاء في المنظمة بأن الدين هو جزء هام من حياتهم اليومية (Crabtree ، 2010). الإسلام يؤثر إيجابيا على سلوك ومواقف الشباب ويحميهم من الإصابة الذاتية بالأذى. وقد تم تحديد الدين والروحانية كمصدرين مقنعين للتأثير التنموي (Benson وآخرون،2003؛ Kerestes & Youniss ، 2002). وتوفر أيضا العديد من الدراسات دليلا على أن الدين يقوم بدور منطقة عازلة ضد السلوك المحفوف بالمخاطر ودعم للمواقف والأعمال الإيجابية بين الشباب (Donahue & Benson 1995).

الشكل 30: امتداد خدمات الصحة النفسية لضحايا العنف

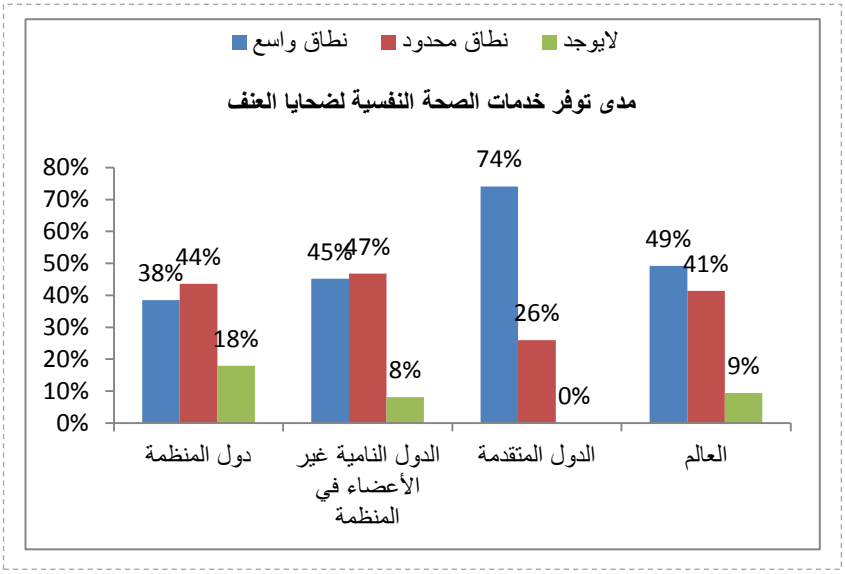

المصدر: حسابات موظفي سيسريك على أساس منظمة الصحة العالمية 2011. البيانات المتاحة لما مجموعه 128 دولة منها 39 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وهناك حاجة لسياسات وتشريعات وخطط مستهدفة للوصول إلى الشباب لمعالجة الصحة النفسية للشباب في دول المنظمة. وينبغي تخصيص موارد كافية وفعالة لتحسين المرافق والقدرة البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية.

6 ملاحظات ختامية وتوصيات سياساتية

وفقا للتوقعات السكانية الحالية، فإن السكان الشباب سيظلون القوة الرئيسية لدول المنظمة خلال العقود القادمة. ومع ذلك، هناك قضايا حاسمة يتعين معالجتها من أجل الاستفادة بشكل فعال من هذه القوة. وتحسين نوعية التعليم والمشاركة في القوى العاملة من قبل الشباب والبالغين الشباب والحد من البطالة بين الشباب هي من بين نقاط النقاش الرئيسية في هذا التقرير. ويكشف الوضع الراهن في معظم دول المنظمة عن كون أن جزءا كبيرا من السكان الشباب لا يزال غير نشط والأفراد الذين يسعون بنشاط وراء إيجاد وظيفة في السوق يواجهون تحديات عويصة. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للشباب من خلال تعزيز مشاركتهم في سوق العمل وتوفير المهارات المطلوبة وتسهيل خلق فرص عمل مناسبة.

كما أن جودة التعليم أيضا ما تزال تشكل مصدر قلق بالغ في العديد من دول المنظمة. ولتنمية رأس مال بشري فعال يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومستويات أفضل للقدرة التنافسية، فإنه ينبغي دعم الحضور وكذلك جودة التعليم على جميع المستويات (ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي) وجميع الأنواع (المهنية والرسمية والمسائية) من خلال برامج وسياسات فعالة. كما أن معدلات الأمية وانخفاض مستويات النتائج العلمية تعكس أبعاد أزمة التعليم في دول المنظمة. وينبغي وضع استراتيجيات جديدة وفعالة لتحسين نتائج التعلم بالإضافة إلى تحسين المشاركة في التعليم. وينبغي أيضا تحسين الموارد التعليمية وظروف التدريس لترجمة المشاركة العالية إلى نتائج تعليمية أفضل.

فقط أولئك الذين ينجحون في تعليمهم وسوق العمل هم من يستطيعون الترقي في وضعهم الاجتماعي. وتشير الدلائل إلى أن التعليم في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى الحراك الاجتماعي. وبالإضافة إلى التعليم ذي نوعية جيدة، يجب على الناس أن تكون قادرة على الوصول إلى وظائف مهنية بأجور تنافسية بغض النظر عن خلفيتهم الأبوية ولا يجب منعهم من إرضاء إمكاناتهم بسبب ظروف ولادتهم. ومع الجهود الجماعية من طرف الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، فإنه يمكن رفع الحواجز أمام الحراك الاجتماعي من أجل مجتمعات أكثر ازدهارا.

وعلى العموم، يبدو أنه لا تزال هناك حاجة إلى الكثير من الجهود التي يجب على الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين القيام بها للتصدي بفعالية لتحديات الشباب والقضايا المتعلقة بالشباب الكبرى في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق وفي ضوء المناقشة في هذا التقرير، يمكن عرض التوصيات الرئيسية التالية:

- وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات بغية الحد من عدم التوافق بين عرض المهارات والكفاءات من طرف القوى العاملة والطلب من قبل أرباب العمل من خلال تطوير المناهج التي تناسب توقعات سوق العمل مدعومة ببرامج مناسبة للتدريب المهني وريادة الأعمال .
- تعزيز كفاءات المتعلمين الشباب الخريجين والاستفادة منها بشكل جيد من خلال، من بين أمور أخرى، تشجيع ودعم دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل تطابق كفاءات الشباب الخريجين وفقا للمعايير الوطنية والدولية.
- إقامة شراكات قوية ومنسقة تنسيقا جيدا بين الحكومات ومنظمات الأعمال والمؤسسات التعليمية وغيرها من المنظمات في تحديد الإجراء الأنسب لاتخاذه على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز العمل اللائق للشباب.
- تشجيع ودعم الأعمال التجارية المبتدئة وسلوكيات المخاطرة الخاصة بالشباب الخريجين وتحسين نوعية خدمات التوظيف العامة للتدخل والوساطة الفعالين.

- تطوير معلومات ونظم تحليل سوق العمل لمراقبة أسواق العمل وتصميم وتنفيذ سياسات فعالة، مثل تنفيذ إعانات الأجور والتدريب لتحفيز أصحاب العمل على توظيف الشباب.
- تحسين الأوضاع الهيكلية للحراك الاجتماعي عبر الأجيال عن طريق: ضمان المساواة في الحصول على الفرص للجميع ودعم الفئات المحرومة للنجاح والأخذ بعين الاعتبار الخلفيات المتنوعة للطلاب في جهودهم الرامية إلى الحصول على التعليم الجيد والتحلي بالمرونة في منح فرصة ثانية لأولئك الذين يفشلون في التكيف مع بيئة العمل.
- تهيء نهج متعدد الأبعاد لزيادة إدماج الشباب في المجتمع. فعلى الصعيد الاقتصادي: تحسين ولوج الشباب إلى العمل والتعليم والتدريب. وبالخصوص، يجب تمكين الشباب الذين لا يتوفرون على شهادة جامعية والذين ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب للوصول إلى برامج مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم واحتياجات سوق العمل. وعلى الصعيد السياسي: وضع سياسات ومبادرات جديدة موجهة نحو تمكين مشاركة أكبر للشباب في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بناء الثقة بين الشباب والمؤسسات العامة.
- تنفيذ تدابير السياسات الست (MPOWER) (الرصد والحماية والعرض والحذر والفرض والرفع) بالكامل لمكافحة تعاطي منتجات التبغ من قبل عامة السكان ككل والشباب على وجه الخصوص.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من العرض والطلب على المخدرات وتعزيز التعاون بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع في مكافحة المخدرات.
- تطوير بنية واضحة المعالم لاعتماد التكنولوجيا من قبل الشباب التي من شأنها أن تؤدي إلى عادات صحية مرتبطة بالتكنولوجيا.
- اعتبار الشباب الذين خلفتهم هجرة الآباء والأمهات "مجموعة ضعيفة وفي خطر" وتطوير البرامج التي تستهدفهم سواء على مستوى المدرسة أو مستوى المجتمع المحلي بهدف توجيههم وضمان نجاحهم الأكاديمي.
- تطوير سياسات وتشريعات وخطط مستهدفة للوصول إلى الشباب الذين يعانون من مرض نفسي وتخصيص موارد لتحسين المرافق والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية.

وكل هذه القضايا تتطلب التزاما وتعاونا قويين من طرف الدول الأعضاء في المنظمة وأمانتها العامة. وباعتبارها الجهاز التنفيذي للمنظمة المسؤول عن تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات الوزارية والقمم، فإن الأمانة العامة للمنظمة قد قامت بالعديد من الأنشطة بما في ذلك عقد مجموعة مهمة من اللقاءات والمؤتمرات الوزارية واجتماعات الخبراء المتخصصين في مجال الشباب فعاليات شبابية والمشاركة فيها في أكثر من دولة عضو في المنظمة. وفي هذا الصدد، أسست الأمانة العامة قسما داخل الإدارة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرية مكلفا بقضايا الشباب من جميع الجوانب: الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها.

وبهدف الرد على قضايا الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة ومن أجل إيلاء اهتمام خاص لمجتمع الشباب لبناء قدراتهم، تم عقد مؤتمرين إسلاميين للشباب والرياضة، الأول في جدة (المملكة العربية السعودية) في 01-02 مايو 2007، والثاني، أيضا في جدة في 17-18 مارس 2014. وقد تقرر عقد الدورة الثالثة للمؤتمر في تركيا عام 2016، ومن المتوقع أن يقوم الاجتماع بتهييئ استراتيجية المنظمة لبناء قدرات الشباب 2016-2025. ومع وثيقة الاستراتيجية، من المتوقع أن يتم اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة خلال الفترة المقبلة للتعامل مع مشاكل الشباب في دول المنظمة.

المراجع

Attanayake, V., R. McKay, M. Joffres, S. Singh, F. Burkle and E. Mills, E. (2009). *Prevalence of mental disorders among children exposed to war: a systematic review of 7,920 children*. Medicine, Conflict and Survival, vol. 25, No. 1, pp. 4–19. doi: 10.1080/13623690802568913.

Barenbaum, J., V. Ruchkin and M. Schwab-Stone (2004). *The psychosocial aspects of children exposed to war: practice and policy initiatives*. Journal of Child Psychology and Psychiatry, vol. 45, No. 1, pp. 41–62. doi: 10.1046/j.0021- 9630.2003.00304.x.

Bellamy, C. (2005). *The State of the World's Children 2005: Childhood under Threat*. New York: United Nations Children's Fund.

Binzel C. (2011), "*Decline in Social Mobility: Unfulfilled Aspirations among Egypt's Educated Youth*," Institute for the Study of Labor (IZA) Discussion Paper No. 6139, November.

Brookings Institution (2011), *The Global Compact on Learning: Policy Guide.* Washington, D.C.: The Center for Universal Education.

Byun S. et al. (2008). "*Internet addiction: Metasynthesis of 1996-2006 quantitative research*." Cyber-Psychology & Behavior, 12. Mary Ann Liebert, Inc.

Centers for Disease Control and Prevention (1994), "*Preventing Tobacco Use Among Young People"*—A Report of the Surgeon General

Commander S., Kangasniemi M., & Winters L. (2004). The brain drain: a review of theory and facts. Brussels Economic Review, 47(1), 29-44

Crabtree, Steve. 2010. *Religiosity Highest in World's Poorest Nations*. Gallup Global Reports, August 31. http://www.gallup.com/poll/142727/religiosity-highest-world-poorest-nations.aspx

Docquier F., & Rapoport H. (2012). Globalization, brain drain and development. Journal of Economic Literature, 50, 681-730.

Donahue, M. J. and Benson, P. L. (1995), *Religion and the Well-Being of Adolescents*. Journal of Social Issues, 51, pp 145–160

Dyregrov, A. and W. Yule (2006). *A Review of PTSD in Children*. Child and Adolescent Mental Health, vol. 11, No. 4, pp. 176–184. doi:10.1111/j.1475-3588.2005.00384.x.

Fawzui MM (2011), "*Some medicolegal aspects concerning tramadol abuse: The new Middle East youth plague. An Egyptian overview*." Egypt Journal of Forensic Science, 1(2):99-102

Feinstein L. (2003), "*Inequality in the Early Cognitive Development of British Children in the 1970 Cohort*," Economica 70 (277) 73–97.

Fisher, J. R. W. and Cabral de Mello, M. (2011). *Using the World Health Organization's 4S-Framework to strengthen national strategies, policies and services to address mental health problems in adolescents in resource-constrained settings*. International Journal of Mental Health Systems, vol. 5, No. 23

Gibson J., & McKenzie D. (2011). Eight questions on the brain drain. Journal of Economic Perspectives, 25, 107-128.

Glaser, B., G. Calhoun, C. Bradshaw, J. Bates, and R. Socherman (2001). *Multi-observer assessment of problem behavior in adjudicated youths: Patterns of discrepancies*. Journal of Child and Family Behavior Therapy, vol. 23, No. 2, pp. 33-45.

Hashem M. & Smith S. (2010), "*Emirati youth's level of addiction to New Information Technology: Opportunities, challenges/dangers, and solutions*."Global Media Journal Arabian Edition Summer/Fall Vol. 1, No. 2, pp. 28-48.

ILO (2006), *Global Employment Trends for Youth*, Geneva: International Labour Office.

ILO (2014), *Global Employment Trends 2014: Risk of a jobless recovery?*, Geneva: International Labour Office.

Kessler, R., P. Berglund, O. Demler, R. Jin and E. E. Walters (2005). *Lifetime prevalence and age-of-onset distributions of DSM-IV disorders in the National Comorbidity Survey Replication*. Archive of General Psychiatry, vol. 62, pp. 593-602.

OECD (2011), *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*, Paris: Organization for Economic Cooperation and Development

Patel, V., A., J. Flisher, S. Hetrick and P. McGorry (2007). *Mental health of young people: A global public-health challenge*. The Lancet, vol. 369, pp. 1302-1313.

SESRIC (2013a), *OIC Health Report*, Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. http://sesric.org/imgs/news/image/943-oic-health-report-en.pdf

SESRIC (2013b), "International Migration in the OIC Member Countries," OIC Outlook Reports, Ankara. http://sesric.org/files/article/465.pdf

SESRIC (2014a), "The Plight of Human Capital Flight in OIC Countries," OIC Outlook Reports, Ankara. http://sesric.org/files/article/491.pdf

SESRIC (2014b), *Managing Disaster and Conflicts in OIC Countries*, Ankara: Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries. http://sesric.org/files/article/486.pdf

UK Government (2011), "*Opening Doors, Breaking Barriers: A Strategy for Social Mobility*," Cabinet Office, London.

UN (2013), "*World Youth Report*," New York, USA

Walters T., Quinn R., & Walters M. (2005), "*Media life among Gen Zeds*." International Journal of Cultural Studies, 8 (1): 63-82. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

WHO (2010), "*Atlas on Drug Use: Resources for the prevention and treatment of substance use disorders*," Geneva, Switzerland

Young Kimberly & de Abreu Cristiano (2010), "*Internet Addiction: A Handbook and Guide to Evaluation*